

التكاليف الاقتصادية
التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب
الاحتلال الإسرائيلي:
تكلفة القيود المفروضة
في المنطقة جيم من الفضاء

التكاليف الاقتصادية
التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب
الاحتلال الإسرائيلي:
تكلفة القيود المفروضة
في المنطقة جيم من الفضاء

© 2022، الأمم المتحدة

هذا العمل متاح للجميع من خلال النفاذ المفتوح، بالامتثال لرخصة المشاع الإبداعي التي أنشئت للمنظمات الحكومية الدولية، الواردة في: <http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo/>.

والنتائج والتفسيرات والاستنتاجات المدرجة في هذه الوثيقة هي خاصة بالمؤلف ولا تعبر بالضرورة عن آراء أمانة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيه.

وليس في التسميات المستخدمة في هذا العمل، ولا في طريقة عرض المادة الواردة فيه على أي خريطة، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، ولا بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

يُسمح بتصوير مقتطفات واستنساخها مع الإشارة إلى المصدر على النحو الواجب.

من منشورات الأمم المتحدة، صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

UNCTAD/GDS/APP/2022/1

eISBN: 978-92-1-002386-3

التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي:
تكلفة القيود المفروضة في المنطقة جيم من الفضاء

ملاحظة

أعدت هذه الدراسة أمانة الأونكتاد، بناء على بحوث أعدها الخبيران الاستشاريان للأونكتاد السيد جان - لوي أركان، أستاذ الاقتصاد الدولي، بمعهد الدراسات العليا الدولية والإنمائية، في جنيف، والسيدة بيني تشين، باحثة في اقتصاديات التنمية، بمعهد الدراسات العليا الدولية والإنمائية، في جنيف. والغاية من هذه الدراسة التشجيع على مناقشة موضوع البحث هذا.

والمقصود بالدولار في هذه الدراسة دولار الولايات المتحدة.

المحتويات

iii	ملاحظة
vii	موجز تنفيذي
1	أولاً- المقدمة والأهداف
1	ألف- الولاية
1	باء- الأهداف
2	جيم- الأعمال السابقة التي اضطلع بها الأونكتاد بشأن التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي
5	ثانياً- استعراض عام
5	ألف- السياق ومعلومات أساسية
14	باء- استخدام بيانات الضياء الليلي الملتقط بالأقمار الصناعية في الاقتصاد: أداة قياسية ناشئة
17	ثالثاً- البيانات: التعريف والقياس
19	رابعاً- اتجاهات الضياء الليلي في الضفة الغربية
23	خامساً- تكاليف الاحتلال وحجم اقتصاد المستوطنات في المنطقة جيم والقدس الشرقية
23	ألف- بعض جوانب التكلفة الاقتصادية للاحتلال في المنطقة جيم
28	باء- حجم اقتصاد المستوطنات في المنطقة جيم والقدس الشرقية المحتلة
31	سادساً- ملاحظات ختامية
33	المراجع

الأشكال والجداول

6	الضفة الغربية: المناطق الإدارية وفقاً لاتفاقات أوسلو، 1994	الشكل 1
7	الضفة الغربية: خريطة القيود المفروضة على التنقل، 2018	الشكل 2
8	الضفة الغربية: القيود المفروضة على التنقل، 2018	الشكل 3
9	الضفة الغربية: الجدار، 2017-2018	الشكل 4
11	الضفة الغربية: مناطق المستوطنات المشيدة	الشكل 5
11	الضفة الغربية: التوسع الاستيطاني والمناطق المشيدة، 2011 و 2018 و 2020	الشكل 6
18	الضياء الليلي: أمثلة لوحداث البكسل الأصلية والمصغرة	الشكل 7
19	الضفة الغربية: التوزيع المكاني للضياء الليلي، 2017	الشكل 8
20	الضفة الغربية: متوسط الضياء الليلي السنوي في أجزاء جغرافية مختلفة	الشكل 9
20	متوسط الضياء الليلي السنوي في المناطق ألف وباء وجيم، المتوسط الفعلي وباستثناء المستوطنات	الشكل 10
21	متوسط الضياء الليلي السنوي في المناطق ألف وباء وجيم، باستثناء القدس الشرقية والمستوطنات	الشكل 11
21	الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية والمستوطنات: متوسط الضياء الليلي السنوي مقارنة بنظيره في القدس الشرقية والمستوطنات	الشكل 12
25	الضفة الغربية: مرونة الضياء الليلي، المتوسط المرجح للمناطق ألف وباء وجيم والنتائج المحلي الإجمالي، فصلياً، 2012-2020	الشكل 13
26	الضفة الغربية: تقديرات الضياء الليلي الفعلي والافتراضي	الشكل 14
27	الضفة الغربية: تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والافتراضي	الشكل 15
29	إسرائيل والقدس الشرقية والمستوطنات: متوسط الضياء الليلي السنوي	الشكل 16
24	نتائج تحليل الانحدار: الضياء الليلي السنوي الحقيقي	الجدول 1
27	الضفة الغربية: تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والافتراضي	الجدول 2
30	إسرائيل والقدس الشرقية والمستوطنات: تقديرات الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان	الجدول 3

موجز تنفيذي

تنشر قوة الاحتلال، في جميع أنحاء الضفة الغربية، نظاماً من العراقيل الإدارية والمادية التي تتحكم في تحركات الشعب الفلسطيني وتحد من وصوله إلى موارده الإنتاجية. وينتج عن ذلك نظام للمراقبة متعدد الطبقات يشمل تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق إدارية مختلفة، وتطبيق نظام صارم للتصاريح، وفرض ضوابط بيروقراطية، وإقامة مئات من نقاط التفتيش الدائمة والمتنقلة، والبوابات، والسواتر الترابية، وحواجز الطرق والخنادق، بالإضافة إلى الجدار والمستوطنات. وحول النظام الضفة الغربية إلى أرخبيل من الجزر المتناثرة والمنفصلة. وتتأزر عناصر مصفوفة التحكم المعقدة القائمة وتدعم قيام قوة الاحتلال بالضم الفعلي لمساحات شاسعة من الضفة الغربية. وتقسّم آلية المراقبة المنطقتين ألف وباء إلى 166 جزيرة، بحدود مرسومة تضع في الاعتبار جميع المستوطنات الإسرائيلية، وعلاوة على ذلك، تضم المنطقة جيم، التي تمثل حوالي 60 في المائة من مساحة الضفة الغربية، مستوطنات إسرائيلية وتخضع بالكامل للسيطرة المدنية والأمنية لإسرائيل، وإن كانت تحتوي على أثمن الموارد الطبيعية في الضفة الغربية.

ونفذت إسرائيل، مع بداية الاحتلال في عام 1967، سياسة طويلة المدى لإنشاء مستوطنات في المنطقة جيم من الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلتين. وتيسيراً لتوسيع المستوطنات، فرضت إسرائيل قيوداً صارمة على الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية في المنطقة جيم، علاوة على القيود المفروضة في المنطقتين ألف وباء من الضفة الغربية. وتُدرج قوة الاحتلال نسبة 70 في المائة من المنطقة جيم ضمن حدود المجالس الإقليمية للمستوطنات، مما يستثني المنطقة من التنمية الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال وصول الفلسطينيين إلى ما تبقى من المنطقة جيم مقيداً بشدة.

وهناك مجموعة متنوعة من الضوابط التي يفرضها الاحتلال وتقيّد التنمية الاقتصادية في المنطقتين ألف وباء من الضفة الغربية. وتشمل الحظر المفروض على استيراد تكنولوجيا ونواتج معينة مشمولة بنظام قائمة الاستخدام المزدوج وعددًا لا يحصى من القيود الأخرى المفروضة على التنقل وغيرها من القيود التي تضخم تكلفة الإنتاج وتقوض القدرة التنافسية للمنتجين الفلسطينيين في الأسواق المحلية والأجنبية.

وتقدر هذه الدراسة التكلفة الاقتصادية للقيود الإضافية المفروضة على النشاط الاقتصادي الفلسطيني في بقية المنطقة جيم من الضفة الغربية، أي نسبة 30 في المائة من المنطقة جيم المتاحة للتنمية الفلسطينية. وتقدر التكلفة السنوية لهذه القيود بنحو 25,3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية، ويقدر مجموع الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2000-2020 بنحو 50 مليار دولار (45 مليار دولار بالقيمة الثابتة للدولار في عام 2015)، أي نحو ثلاثة أمثال الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وما يزيد على ضعفين ونصف الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في عام 2020. وتقدر التكلفة استناداً إلى منهجية مبتكرة وراسخة تستخدم الضياء الليلي الذي تلتقطه أجهزة الاستشعار المحمولة بالأقمار الصناعية على مدى فترة زمنية.

وعلاوة على ذلك، تقدر مساهمة المستوطنات في المنطقة جيم والقدس الشرقية المحتلة في اقتصاد إسرائيل بحوالي 30 مليار دولار سنوياً (بالقيمة الثابتة للدولار في عام 2015) في المتوسط. وبعبارة أخرى، يقدر مجموع مساهمة المستوطنات في اقتصاد إسرائيل في الفترة 2000-2020 بحوالي 628 مليار دولار (بالقيمة الثابتة للدولار في عام 2015)، أو 2,7 أمثال الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني السنوي في الفترة نفسها.

ويعد الوصول الفلسطيني الكامل إلى المنطقة جيم برمتها شرطاً لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة ولنشأة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتصلة جغرافياً على أساس حل الدولتين، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

أولاً- المقدمة والأهداف

ألف- الولاية

يسبب الاحتلال الإسرائيلي آثاراً اجتماعية واقتصادية عميقة على الشعب الفلسطيني ويفرض عليه تكاليف باهظة تتراكم مع مرور الوقت. وقد طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من الأونكتاد في سبعة قرارات (20/69 و70/12 و20/71 و72/13 و18/73 و74/10 و75/20) أن يقدم إليها تقارير عن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي. وفي مختلف التقارير التي أُعدت استجابة للقرارات، يجري تحليل وتقدير هذه التكاليف الاقتصادية.

وفي عام 2016، أعد الأونكتاد مذكرة أحالها الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة بعنوان "التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي". وأعقب ذلك تقديم عدة تقارير مفصلة إلى الجمعية العامة⁽¹⁾.

ويؤكد الأونكتاد في هذه التقارير أن الاحتلال لا يزال يُثقل كاهل الشعب الفلسطيني بتكاليف اقتصادية هائلة. ويبرز أيضاً الحاجة الماسة إلى إجراء تقييم آخّر لجميع جوانب التكاليف وإلى إدراكٍ أشمل لأثرها على رفاه الشعب الفلسطيني وعلى آفاق التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي هذا السياق، يشدد الأونكتاد على ضرورة إنشاء إطار منهجي شامل ومستدام وقائم على الأدلة، داخل منظومة الأمم المتحدة، لتقدير التكاليف الاقتصادية للاحتلال، باعتبار ذلك خطوة أساسية في التصدي لأضراره وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة وإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

باء- الأهداف

تركز هذه الدراسة على التكلفة الاقتصادية للاحتلال في المنطقة جيم التي تمثل حوالي 60 في المائة من مجموع مساحة الضفة الغربية. ويفرض الاحتلال أيضاً قيوداً كبيرة على النشاط الاقتصادي الفلسطيني في المنطقتين ألف وباء، ومع ذلك يفرض المزيد من القيود في المنطقة جيم. وتضطلع هذه الدراسة بتقدير تكلفة هذه القيود الإضافية على الأنشطة الاقتصادية في المنطقة جيم، خارج حدود المجالس الإقليمية للمستوطنات. وتقدر التكلفة الاقتصادية بتطبيق منهجية مبتكرة وراسخة تستخدم الضياء الليلي الذي تلتقطه أجهزة الاستشعار المحمولة بأقمار صناعية على مدى فترة زمنية لتقدير مستوى النشاط الاقتصادي.

ويجزئ الاحتلال جغرافية الضفة الغربية واقتصادها، ويشوه المناطق ألف وباء وجيم ويحولها إلى ما يشبه أحجية صور مقطعة لم تعد لبناتها تتلاءم مع بعضها البعض. وهذه المناطق، المقسمة بواسطة نظام مراقبة معقد ومتعدد الطبقات، محرومة من أمور كثيرة بالإضافة إلى حرمانها من وحدتها. فكيف يمكن تقييم الخسائر الناجمة عن القيود والتجزئة الإقليمية؟ وما هي التكلفة الاقتصادية لحرمان المنتجين الفلسطينيين في المنطقة جيم، وهي الجزء الوحيد المتصل من الضفة الغربية؟ تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على السؤالين معاً من خلال تقدير جزء من هذه التكلفة.

(1) تشمل التقارير التي أعدها الأونكتاد بشأن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الوثائق التالية: (2016) A/71/174 و(2018) A/73/201 و(2019) A/74/272 و(2020) A/75/310 و(2021) A/76/309.

ويغطي التقدير فترة 2000-2020. وعام 2000 هو نقطة انطلاق التقدير حيث كان من المفترض أن يكون العام الأول بعد انتهاء فترة الخمس سنوات الانتقالية المنصوص عليها في اتفاقات أوسلو (فترة تبدأ من تاريخ توقيع الاتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا (4 أيار/مايو 1994)، ويتم فيها التوصل إلى تسوية دائمة وفقاً لقراري مجلس الأمن 242(1967) و338(1973)). غير أنه بعد مرور أكثر من عقدين من الزمن، لا تزال الترتيبات السياسية والاقتصادية لهذه الفترة الانتقالية تشكل الحياة الفلسطينية على أرض الواقع، ولا تزال المستوطنات الإسرائيلية المخالفة للقانون الدولي تتوسع في المنطقة جيم والقدس الشرقية، مما يلحق أضراراً جسيمة بسبل عيش الشعب الفلسطيني، ليس في المنطقة جيم فحسب وإنما في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ويجهض عدم قدرة المنتجين الفلسطينيين على الوصول إلى موارد المنطقة جيم الآثار الإيجابية غير المباشرة التي يمكن أن تمتد إلى بقية الاقتصاد الفلسطيني من خلال الصلات الأمامية والخلفية. وعلاوة على ذلك، فإن فقدان الدخل المحتمل يضعف القدرة الجبائية للحكومة الفلسطينية ومن ثمة يقوض تنمية الاقتصاد برمته.

وتنظر هذه الدراسة في هذه التكاليف الاقتصادية من منظورين. أولاً، قُدِّرَ تقديراً متحفظاً الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني المحتمل الضائع، بل والذي كان من الممكن تحقيقه لو أن الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية في المنطقة جيم (باستثناء القدس الشرقية والمستوطنات) خضعت لنفس المستوى من القيود التي فرضتها سلطة الاحتلال على الأنشطة الاقتصادية في المنطقتين ألف وباء في الضفة الغربية. ثانياً، قُدِّرَ الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي الذي تم تحقيقه في القدس الشرقية والمستوطنات في أماكن أخرى من الضفة الغربية.

ويجدر بالإشارة أن التقديرات الواردة في هذه الدراسة لا تمثل سوى جزء بسيط من التكلفة التي يتكبدها الشعب الفلسطيني نتيجة للاحتلال الإسرائيلي للمنطقة جيم خلال فترة 2000 - 2020. ولا تشمل التقديرات تكلفة وجود المستوطنات وما يرتبط بها من فقدان للأراضي والموارد الطبيعية، كما أنها لا تشمل تكلفة الطبقة الأولى من القيود المفروضة في كل من المناطق ألف وباء وجيم. ولا تتعلق التكلفة التقديرية هنا إلا بالقيود الإضافية المفروضة على النشاط الاقتصادي في المنطقة جيم بالإضافة إلى القيود المفروضة على المنطقتين ألف وباء. بل هي جزء أصغر من مجموع التكلفة الكبيرة التي يفرضها الاحتلال على الأرض الفلسطينية المحتلة برمتها، والتي وثق الأونكتاد وغيره من المنظمات الدولية جزءاً منها.

جيم- الأعمال السابقة التي اضطلع بها الأونكتاد بشأن التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي

أصدر الأونكتاد، بالإضافة إلى التقارير المذكورة أعلاه التي أعدها للجمعية العامة وقدمها إليها، دراسات تقنية عن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي. وبدأت السلسلة بدراسة "التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وحقه الإنساني في التنمية: أبعاد قانونية"، وتلتها "التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: إمكانات النفط والغاز الطبيعي التي لم تتحقق"، ثم "التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: تكاليف مالية تراكمية".

وفي عام 2020، نشر الأونكتاد دراسة عنوانها: التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: إفقار غزة تحت الحصار. ونظرت الدراسة في الوضع الحرج في غزة منذ بداية الحصار الإسرائيلي في عام 2007. وقدمت تقديراً للتكاليف التي تكبدها الشعب الفلسطيني في غزة في الفترة 2007-2018 بسبب عمليات الإغلاق والقيود والعمليات العسكرية، مُركِّزة بشكل خاص على مستوى الفقر وعمقه كمؤشر للظروف الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الأسرة المعيشية.

التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي:
تكلفة القيود المفروضة في المنطقة جيم من الفضاء

وفي عام 2021، نشر الأونكتاد دراسة عنوانها: "التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: كبح التنمية وتفاقم الفقر في الضفة الغربية". وركزت الدراسة اهتماماً كبيراً على التكاليف المتكبدة بسبب الصدمة الكبرى التي تعرضت لها الضفة الغربية، أي القيود وسياسة الإغلاق التي نفذتها سلطة الاحتلال في أعقاب اندلاع الانتفاضة الثانية. واستكملت الدراسة التي نشرت في عام 2020، والتي ركزت على تكلفة الحصار والعمليات العسكرية في غزة كما تعكسها مؤشرات الفقر.

ثانياً- استعراض عام

ألف- السياق ومعلومات أساسية

تشتر سلطة الاحتلال، في الضفة الغربية، مجموعة من الآليات الإدارية والمادية التي تراقب تنقل الفلسطينيين وتدفعات تجارتهم ومواردهم. واشتدت هذه القيود عند اندلاع الانتفاضة الثانية. ويشمل نظام المراقبة المتعدد الطبقات الذي ظل قائماً بدرجات متفاوتة تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق إدارية مختلفة، وتطبيق نظام صارم للتصاريح، وضوابط بيروقراطية، ومئات من نقاط التفتيش الدائمة والمتنقلة، والبوابات، والسواتر الترابية، وحواجز الطرق والخنادق، بالإضافة إلى الجدار والمستوطنات. ونتج عن ذلك تحويل الضفة الغربية إلى أرخبيل من الجزر المتناثرة والمنفصلة. وتتأزر عناصر مصفوفة التحكم المعقدة التي تحكم بها سلطة الاحتلال سيطرتها على الاقتصاد الفلسطيني وتدعم في نهاية المطاف قيام سلطة الاحتلال بضم مناطق واسعة من الضفة الغربية بحكم الأمر الواقع.

وقُسمت الضفة الغربية إلى جزر منفصلة والجزء الوحيد المتصل في الضفة الغربية هي المنطقة جيم، ولكنها لا تزال تحت سيطرة إسرائيل ولا يمكن للمنتجين الفلسطينيين الوصول إليها، على الرغم من أنها تمتلك أئمن الموارد الطبيعية، مثل الأراضي الخصبة والمعادن والحجارة، كما توجد بها مناطق الجذب السياحي ومنتجات مستحضرات التجميل. ويعمق الجدار، إلى جانب المستوطنات، التشرذم الجغرافي والإداري والقانوني للأرض الفلسطينية المحتلة (الأونكتاد، 2021(أ)).

وقبل توقيع اتفاقات أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994، كانت الإدارة المدنية الإسرائيلية تدير الشؤون المدنية في الضفة الغربية. وقد أنشئت الإدارة، التي تخضع لإمرة منسق أنشطة الحكومة في الأراضي الخاضعة لسلطة وزارة الدفاع، في عام 1981 بموجب أمر عسكري، تقوم بموجبه بإدارة الشؤون المدنية في المنطقة "لصالح السكان ورفاههم ومن أجل توفير الخدمات العامة وإدارتها، أخذة بعين الاعتبار الحاجة إلى إدارة سليمة ونظام عام في المنطقة" (B'Tselem, 2013). ووفقاً لاتفاقات أوسلو، تم تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق إدارية، المناطق ألف وباء وجيم، وخصص لكل منها وضع مختلف تبعاً لإدارتها ريثما يتم التوصل إلى حل نهائي لوضعها، وذلك على النحو التالي: المنطقة ألف، تحت الإدارة المدنية والأمنية للسلطة الوطنية الفلسطينية؛ والمنطقة باء، تحت الإدارة المدنية للسلطة الوطنية الفلسطينية وتحت السيطرة الأمنية المشتركة للسلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل؛ والمنطقة جيم (بما فيها المستوطنات الإسرائيلية)، وتخضع للإدارة المدنية والأمنية لإسرائيل. ونصت اتفاقات أوسلو على أن المنطقة جيم ستكون في البداية تحت سيطرة إسرائيل قبل نقلها تدريجياً إلى السلطة الوطنية الفلسطينية على مدار خمس سنوات، وهو نقل لم يحدث.

واستند تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق ألف وباء وجيم في معظمه إلى الخصائص الديموغرافية وليس إلى الجغرافيا (B'Tselem, 2013). وتمثل المنطقة ألف نسبة تناهز 18 في المائة من مجموع مساحة الضفة الغربية وتشمل المدن الفلسطينية ومعظم السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية. وتتألف المنطقة باء، التي تمثل حوالي 22 في المائة من الضفة الغربية، من المناطق الريفية إلى حد كبير. وتمثل المنطقة جيم نحو 60 في المائة من الضفة الغربية وتضم حدودها المستوطنات الإسرائيلية.

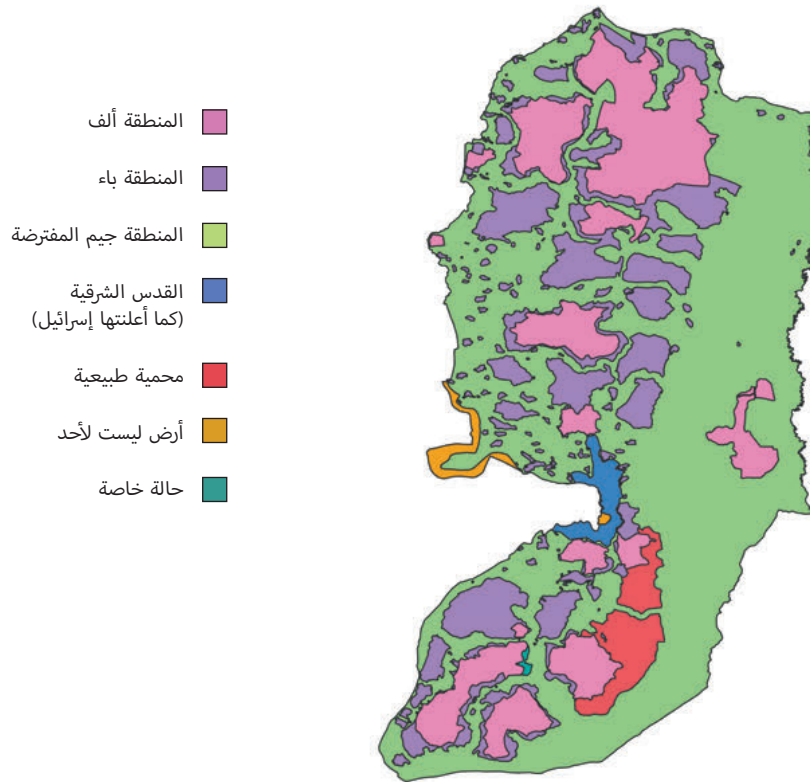
وتنقسم المنطقتان ألف وباء إلى 166 وحدة معزولة من الأراضي دون اتصال إقليمي وتحيط بهما أراض في المنطقة جيم. وعلى النقيض من ذلك، فإن المنطقة جيم متصلة تماماً وتشمل غالبية الموارد الطبيعية للضفة الغربية (الشكل 1). ومنعت إسرائيل التنمية الفلسطينية في حوالي 60 في المائة من المنطقة جيم بتخصيص الأراضي للمجالس الإقليمية للمستوطنات، وتخصيص أجزاء كبيرة من الأراضي كأراضي دولة، أو أراضي مسح، أو مناطق إطلاق نار،

التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي:
تكلفة القيود المفروضة في المنطقة جيم من الفضاء

أو محميات طبيعية، أو حدائق وطنية، ويفرض حظر في المنطقة المحاصرة الآن بين الجدار والخط الأخضر (المقابلة لحدود حزيران/يونيه 1967)، أو منطقة التماس (B'Tselem, 2013). ودرس البنك الدولي (2013) الفوائد المباشرة المحتملة الخاصة بقطاعات محددة، كما درس الفوائد غير المباشرة، المتعلقة بتحسينات في البنية التحتية المادية والمؤسسية، وخلص بشكل متحفظ إلى أنه إذا سمح للمشروعات التجارية والشركات الفلسطينية بالعمل في المنطقة جيم، فإن مكاسب الإنتاج الإضافية المحتملة وحدها ستصل إلى 2,2 مليار دولار على الأقل سنوياً.

الشكل 1

الضفة الغربية: المناطق الإدارية وفقاً لاتفاقات أوسلو، 1994



المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

ملاحظة: المحمية الطبيعية هي جزء من المنطقة جيم.

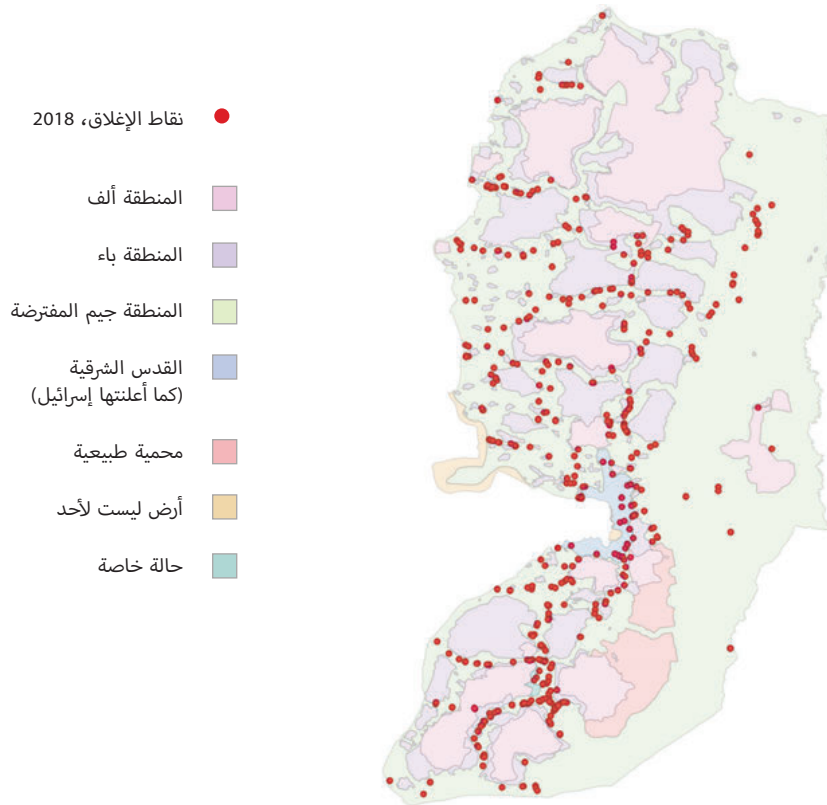
ولتعزيز الفصل، نشرت سلطة الاحتلال المئات من نقاط الإغلاق والقيود مثل نقاط التفتيش الدائمة والمتنقلة، والبوابات، والسواتر الترابية، وحواجز الطرق، والخنائق على حدود المنطقتين ألف وباء مع المنطقة جيم (الشكلان 2 و 3). واستناداً إلى معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (2019)، يفقد الفلسطينيون بسبب القيود المفروضة على التنقل، 60 مليون ساعة عمل سنوياً، أي ما يعادل 274 مليون دولار. ويذهب فان دير ويد وآخرون (Van der Weide et al. (2018)، في تقديرهم إلى أن رفع حواجز الطرق الكفيل لوحده بتحسين الوصول إلى الأسواق بنسبة 10 في المائة، من شأنه أن يزيد الناتج المحلي للضفة الغربية بنسبة 0,6 في المائة، وبالتالي، فإن نصيب الفرد من الناتج

التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي:
تكلفة القيود المفروضة في المنطقة جيم من الفضاء

المحلي الإجمالي في الضفة الغربية كان من الممكن أن يزيد بنسبة 4,1 إلى 6,1 في المائة من مستواه المرصود، في غياب هذه العقبات. وعلاوة على ذلك، فإن التخفيف شيئاً ما من القيود الأخرى التي تفرضها إسرائيل سيؤدي، بحلول عام 2025، إلى توسيع الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 33 في المائة. ويذكر كالي ومياري (2013) أن عمليات الإغلاق تقلل بشكل كبير من احتمال التشغيل والأجور بالساعة وعدد أيام العمل، بينما تزيد من عدد ساعات العمل في اليوم، ويتجسد أثر ذلك في قسط كبير منه في انخفاض ربحية الشركات والطلب على العمالة، وخلصا إلى أن نقاط التفتيش وحدها تكلف اقتصاد الضفة الغربية ما لا يقل عن 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وأن وضع نقطة تفتيش واحدة على بعد دقيقة واحدة من بلدة يقلل من احتمال التشغيل بنسبة 0,41 في المائة، ويخفض الأجر بالساعة بنسبة 6,3 في المائة، وأيام العمل بنسبة 2,6 في المائة.

الشكل 2

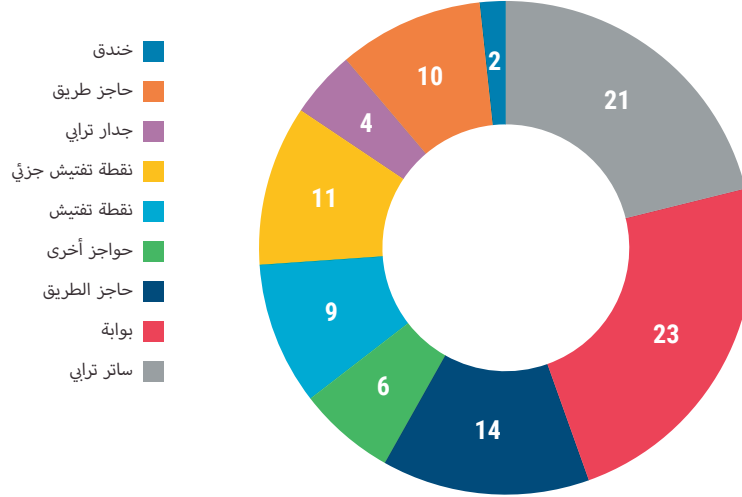
الضفة الغربية: خريطة القيود المفروضة على التنقل، 2018



المصدر: مكتب تسيق الشؤون الإنسانية.

الشكل 3

الضفة الغربية: القيود المفروضة على التنقل، 2018



المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وفي عام 2002، بدأت سلطة الاحتلال في بناء جدار. ويتوغل هذا الجدار في عمق الأرض الفلسطينية، إذ سيبنى 85 في المائة منه على الأرض الفلسطينية، وليس على طول الحدود المعترف بها دولياً؛ ومن الواضح أنه سيتمد على طول 712 كيلومتراً، وهو بذلك أطول بكثير من مرتين من الحدود المعترف بها دولياً (320 كيلومتراً)، الأمر الذي يجعله لكل النوايا والأغراض جداراً ضيقاً. ونتيجة لذلك، فإن أكثر من 530 كم²، أي ما يمثل 9,5 في المائة من الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية)، تقع الآن في منطقة التماس، بين الجدار والخط الأخضر (الشكل 4).

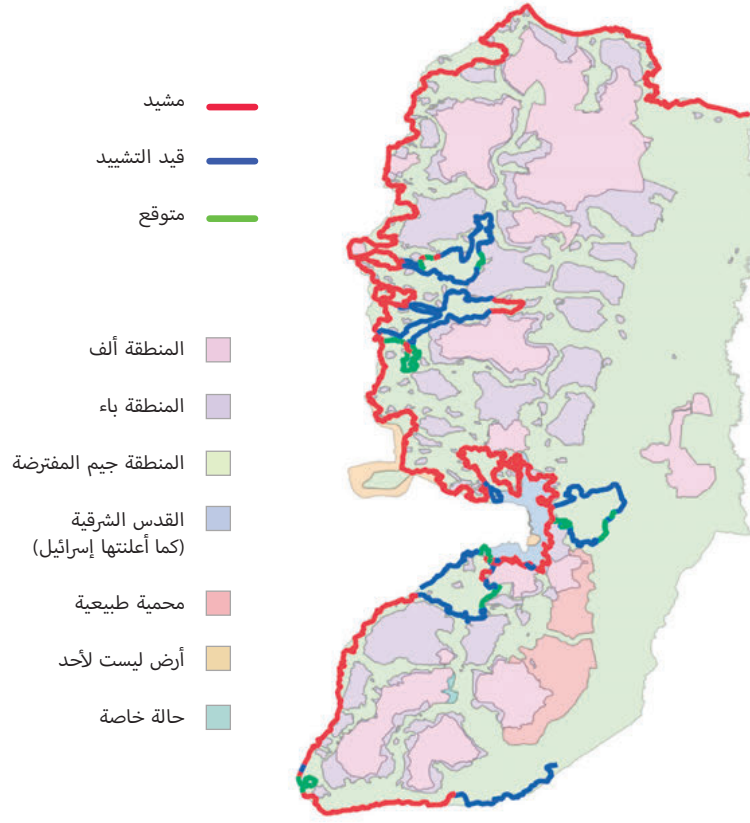
وحللت محكمة العدل الدولية (2004) تشييد الجدار وآثاره القانونية بناء على طلب الجمعية العامة إصدار فتوى. وخلصت المحكمة إلى أن إسرائيل تنتهك كلاً من القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بسبب تشييد الجدار والسبل التي يعوق بها الجدار النشاط الاقتصادي وغيره من الأنشطة. كما أن استيلاء إسرائيل على الأراضي لأغراض بناء المستوطنات والجدار والأغراض ذات الصلة، ينتهك قانون الاحتلال الحربي وقانون حقوق الإنسان. وتشكل الخسائر التي تلحق بالصناعة والزراعة الفلسطينية نتيجة للاستيلاء على الأراضي تكلفة احتلال يتكبدها الشعب الفلسطيني (الأونكتاد، 2018).

ويسير بناء إسرائيل لجدار في الضفة الغربية على طريق يحمي المستوطنات. وقد تسبب البناء في تعطيل كبير للنشاط الاقتصادي وشمل استخدام مساحات كبيرة من الأراضي. وقد أثر بشكل خاص على النشاط الاقتصادي في منطقة التماس، أي المناطق الواقعة على الجانب الغربي من الجدار داخل الضفة الغربية. وبسبب طبيعة الضرر الواضحة والواسعة النطاق بادرت الجمعية العامة إلى إحداث برنامج داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة لتوثيقه (الأونكتاد، 2018).

التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي:
تكلفة القيود المفروضة في المنطقة جيم من الفضاء

الشكل 4

الضفة الغربية: الجدار، 2017-2018



المصدر: مكتب تسيق الشؤون الإنسانية.

وفي عام 1967، أعلنت إسرائيل عن سياسة طويلة الأجل لإنشاء مستوطنات في الضفة الغربية المحتلة. وأقيمت أيضاً مستوطنات في قطاع غزة، لكنها أُخليت في عام 2005 بعد انسحاب سلطة الاحتلال من القطاع. وأكدت الأمم المتحدة مجدداً في عدة قرارات، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، أن إقامة المستوطنات يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، وأن الاستيلاء على الأراضي بالقوة غير مقبول، وأدانت جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك نقل المستوطنين وتشريد المدنيين الفلسطينيين، في جملة أمور أخرى.

وتسلب المستوطنات والبؤر الاستيطانية الشعب الفلسطيني حقه غير القابل للتصرف في التنمية، وتُرسخ الاحتلال، وتحول دون إيجاد حل مُجدٍ ومستدام قائم على أساس وجود دولتين يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية لها مقومات البقاء، وأراض متصلة وسيادة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وغزة على طول حدود عام 1967 المعترف بها دولياً.

ويتم اختيار موقع المستوطنات اختياراً استراتيجياً ليكون بالقرب من المناطق التي يحتمل أن تصبح مناطق حدودية في المستقبل. وقد أنشئت المستوطنات بطرق تعمل على احتواء المجتمعات المحلية الفلسطينية وعزلها بشكل فعال. وينتشر بعضها على طول نهر الأردن من أجل فصل الضفة الغربية عن الأردن، وبعضها ينتشر على طول الخط

الأخضر من أجل فصل الفلسطينيين في الضفة الغربية عن إسرائيل وبعضها يطوق المدن الفلسطينية الأكثر اكتظاظاً بالسكان، مثل نابلس والقدس الشرقية (Allegra and Maggor, 2022).

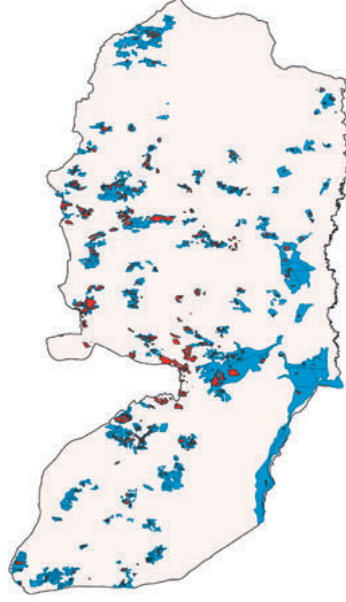
وتشير الأدلة إلى أن سلطة الاحتلال تواصل استنفاد الموارد الطبيعية، ولا سيما الموارد المائية، في الأرض المحتلة لصالحها وعلى حساب الشعب الفلسطيني. وتعزز سياسة إسرائيل المائية المزاي الاقتصادية والسياسية للمستوطنات وتوسع المستوطنات، بينما تحرم الاقتصاد الفلسطيني والزراعة الفلسطينية من الموارد المائية الحيوية. وبمرور السنين، أنفقت سلطة الاحتلال مليارات الدولارات على تشييد بني تحتية حديثة للتشجيع على توسيع المستوطنات، بما في ذلك شبكات الطرق والمياه والصرف الصحي، وشبكات الاتصالات والكهرباء، والنظم الأمنية، ومرافق التعليم والرعاية الصحية. وفي السنوات الأخيرة، عززت سلطة الاحتلال خططاً لاستثمار أموال إضافية كبيرة لبناء مئات الكيلومترات من الطرق الالتفافية في الضفة الغربية، مما يشجع على زيادة عدد المستوطنين بتوفير وسائل سفر أسرع وأكثر أماناً مخصصة حصرياً للتنقل بين إسرائيل والمستوطنات (Peace Now, 2021).

وتقدم حكومة إسرائيل حوافز سخية للمستوطنين ورواد الأعمال، وبخاصة إتاحة الأراضي المسلوقة من الفلسطينيين بأقل الأسعار، وتخفيض رسوم الأراضي للمستثمرين، والمزايا الضريبية، واستحقاقات الإسكان، وإعانات الأعمال التجارية، وإعانات المناطق الصناعية، وإعانات العمالة (الأونكتاد ب). وفي بعض المناطق، تدفع الشركات ثلث معدل الضريبة المدفوع في أماكن أخرى في إسرائيل. ويقدم دعم سخي للتعاونيات الزراعية لاستيعاب المزارعين الجدد؛ وفي بعض المناطق، يعفى المزارعون من ضريبة تشغيل العمال المهاجرين، ويتلقى المزارعون الجدد إعانات مالية تصل إلى 307 000 دولار وتصل إلى 25 000 دولار لكل قطيع ماشية للرعي في الحقول المفتوحة (B'Tselem, 2021). وبالإضافة إلى ذلك، تشجع حكومة إسرائيل المعلمين في التخصصات الرئيسية على الانتقال إلى مناطق ذات أولوية وطنية معينة من خلال منحهم زيادة في الأجور تصل إلى 70 في المائة لعدة سنوات. وقد أدت هذه الحوافز والفوائد إلى توسع كبير في المناطق الصناعية والاستثمار في الإنتاج الزراعي. وبحلول عام 2019، كان هناك 11 مجمعاً صناعياً إسرائيلياً في المنطقة جيم. وما فتئ التوسع الجاري في المستوطنات يتزايد في السنوات الأخيرة، نتيجة الحوافز الكبيرة التي تهدف إلى تيسير المشاريع الصناعية والزراعية، وتشجيع مئات الآلاف من المواطنين الإسرائيليين على الانتقال إلى المستوطنات المدعومة في الضفة الغربية، حيث ينعمون بمستويات معيشة أعلى من مستويات المعيشة السائدة في إسرائيل (B'Tselem, 2021). وفي أوائل عام 2021، كانت إسرائيل قد أنشأت أكثر من 280 مستوطنة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية (الشكلان 5 و6). وارتفع عدد المستوطنين من 198 315 نسمة في عام 2000 إلى 311 136 نسمة في عام 2010 وأكثر من 650 000 نسمة في أوائل عام 2021. (B'tselem, 2021).

التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي:
تكلفة القيود المفروضة في المنطقة جيم من الفضاء

الشكل 5

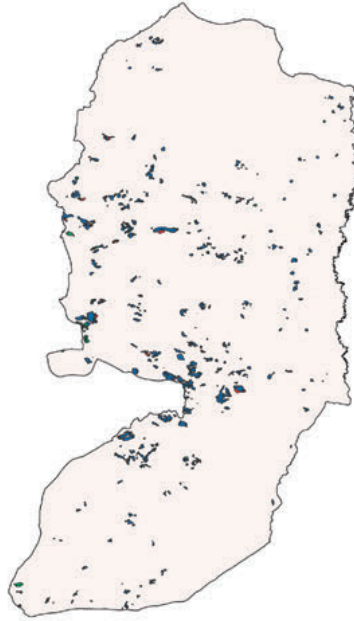
الضفة الغربية: مناطق المستوطنات المشيدة (2020) والحدود البلدية (2014)



المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.
ملاحظة: الأحمر، منطقة مشيدة؛ الأزرق، حدود بلدية.

الشكل 6

الضفة الغربية: التوسع الاستيطاني والمناطق المشيدة، 2011 و2018 و2020



المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.
ملاحظة: الأزرق، 2011؛ الأخضر، 2018؛ الأحمر، 2020.

وإضافة إلى المستوطنات، تسمح سلطة الاحتلال بإنشاء بؤر استيطانية وتسمح بشأنها وتشجع عليها. ففي النصف الأول من عام 2021، كانت هناك 150 بؤرة استيطانية، معظمها مخصص للإنتاج الزراعي والحيواني. وهذه البؤر الاستيطانية غير قانونية حتى بموجب القوانين الإسرائيلية؛ ومع ذلك، تتلقى الدعم العام والحكومي بمختلف الوسائل المباشرة وغير المباشرة. وغالباً ما تُدمج في شبكات البنية التحتية التي تخدم المستوطنات مما يتيح لها الحصول على جملة من الخدمات الحيوية من بينها المياه والكهرباء. وعلاوة على ذلك، يمكن للمستوطنين في بعض البؤر الاستيطانية الحصول على رهون والنفاذ إلى الطرق، وفي بعض الحالات، الالتحاق بالمدارس وغيرها من المرافق. وتنتشر البؤر الاستيطانية الزراعية بشكل استراتيجي وتحظى بدعم على نطاق واسع على الرغم من عدم شرعيتها. وتستخدم هذه البؤر الاستيطانية وقطعها مساحة من المراعي أكبر بكثير، مما يؤدي إلى الاستيلاء على ما يقرب من 7 في المائة من المنطقة جيم (الأمم المتحدة، 2022).

وتفرض البؤر الاستيطانية "حقائق على الأرض" حيث يستولي المستوطنون على الأراضي الزراعية والمراعي الفلسطينية، معتقدين اعتقاداً معقولاً بأنه سيُسمح لهم بالبقاء فيها. وبمجرد إنشاء بؤر استيطانية، تعتمد سلطة الاحتلال على تسوية أوضاعها بأثر رجعي ودمجها في المستوطنات الرسمية. ففي عام 2020، على سبيل المثال، وضعت خطط للسماح، بأثر رجعي، لأربع بؤر استيطانية بأن تصبح أحياء لمستوطنات قائمة (Peace Now, 2021).

وعلاوة على ذلك، تواصل سلطة الاحتلال إعلان أجزاء كبيرة من المنطقة جيم محميات طبيعية، بما في ذلك أراض خاصة يملكها فلسطينيون. وبمجرد تصنيف الأرض محميةً طبيعيةً، لا يمكن لأصحابها زراعة حقولهم دون موافقة مسبقة من السلطات الإسرائيلية. وحتى منتصف عام 2022، أعلنت سلطة الاحتلال عن 48 محمية طبيعية، تغطي حوالي 12 في المائة من المنطقة جيم (الأمم المتحدة، 2022).

وتقيّد المستوطنات الحيز المتاح للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية. وتُفقر الشعب الفلسطيني بسلبه أرضه وموارده الطبيعية، وتصادر أراض فلسطينية إضافية لإنشاء البنى التحتية وشبكات الطرق التي تخدم المستوطنات. وينشأ الكثير من الضرر عن طائفة من التدابير الإضافية المتخذة لتيسير المستوطنات وخدمة مصالح المستوطنين، بما في ذلك هدم الأصول والمباني والأشجار الفلسطينية لتوسيع مساحة الأراضي المتاحة للمستوطنات إلى أقصى حد، وهو ما يفضي إلى تدهور البيئة. وتشوه هذه المستوطنات جغرافية الضفة الغربية، وتجزئ الأسواق والمجتمعات المحلية الفلسطينية، وتضعف الأمل في تحقيق تنمية اقتصادية مجدية، وهي تنمية لا يمكن تصورها دون أراض وموارد طبيعية.

ويشكل عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين آلية أخرى تقوض من خلالها إمكانية وصول الشعب الفلسطيني إلى أراضيه ومياهه وموارده الطبيعية في المنطقة جيم. ويتعرض الفلسطينيون في المنطقة جيم لعنف المستوطنين، بما في ذلك تدمير المباني السكنية وهياكل المساعدة الإنسانية، والاعتداء البدني، والترهيب، واستخدام الذخيرة الحية، واقتلاع الأشجار والمحاصيل وتدميرها، وتخريب المعدات الزراعية والممتلكات الخاصة. وفي عام 2021، وثق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أعلى مستوى لعنف المستوطنين منذ عام 2005، مما قوض قدرة الفلسطينيين على القيام بالأعمال الزراعية الأساسية والأنشطة الاقتصادية الأخرى.

ولا يتمتع المزارعون الفلسطينيون الذين تقع أراضيهم بالقرب من المستوطنات بإمكانية الوصول الكامل والمستمر والأمن إلى الحقول أو إمكانية قطف الزيتون، مما يقوض على سبيل المثال المحصول وقطف الزيتون (B'Tselem, 2022). وأدت القيود المفروضة على إمكانية وصول الفلسطينيين إلى الأراضي والموارد، لا سيما في المنطقة جيم، إلى تقلص الحيز المتاح للتنمية الاقتصادية الفلسطينية. ويؤثر العنف والقيود المفروضة على الفلسطينيين على كل جانب من جوانب الحياة الفلسطينية، من الحق في السكن إلى الحق في التنمية الاقتصادية والتعليم والحصول على

الخدمات الصحية. وفي بعض الحالات، تقوم المستوطنات بتصريف مياه الصرف الصحي في الأراضي الفلسطينية، مما يتسبب في التلوث وإلحاق الضرر بالمياه والأشجار المنتجة.

وفي المنطقة جيم والقدس الشرقية المحتلة، يصعب للغاية على الفلسطينيين الحصول على تصاريح لتشييد مبانٍ للسكن أو لممارسة أنشطة اقتصادية أو لبناء بنية تحتية مثل الطرق وشبكات المياه والطاقة. وفي الفترة 2010-2020 رُفِّض ما يزيد على 96 في المائة من جميع الطلبات المقدمة من الفلسطينيين للحصول على تصاريح للبناء لأغراض البنية التحتية أو الإسكان أو الصناعة أو الزراعة (Save the Children, 2021). وفي الفترة 2019-2020 ارتفع معدل الرفض إلى أكثر من 99 في المائة. وعلى الرغم من أن الحصول على تصاريح للبناء يكاد يكون مستحيلًا، فإنه إذا بُني هيكل من الهياكل بدون ترخيص، كما هو الحال في كثير من الأحيان، تقوم سلطة الاحتلال بهدمه. ومنذ بداية الاحتلال في عام 1967، هدمت سلطة الاحتلال 28,000 منزل فلسطيني ودمرت بني تحتية حيوية، بما في ذلك مرافق المياه والصرف الصحي (Save the Children, 2021).

وكثيراً ما يُجبر المالكون على هدم ممتلكاتهم، على نفقتهم الخاصة، لتجنب قضاء مدة معينة في السجن ودفع غرامات مالية كبيرة. ففي عام 2021، ازدادت عمليات الهدم الذاتي في القدس الشرقية زيادة كبيرة. والهدم هو تجربة مأساوية مستتلة للقوة تقتلع المجتمعات وتبقي ندوبها لدى الشعب الفلسطيني، وبخاصة الأطفال.

وفي القدس الشرقية، صادرت سلطة الاحتلال 57 في المائة من الأراضي لصالح المستوطنات والبنية التحتية العامة، وحُرم الفلسطينيون من الوصول إلى 30 في المائة أخرى من المدينة. ويُسمح للفلسطينيين بالبناء على 13 في المائة فقط من المنطقة، والكثير منها مُستخدم بالفعل (European Union, 2022). وهذه القيود التمييزية المتعلقة بقواعد استخدام الأراضي تُجبر الفلسطينيين على العيش في جيوب مكتظة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب واضحة على الصحة والرفاه.

وهذه القيود وعمليات الهدم وعنف المستوطنين تخلق أوضاعاً معيشية لا تطاق تؤدي إلى تفاقم بيئة قسرية تضغط على الفلسطينيين لحملهم على مغادرة المنطقة جيم وإفساح المجال لمزيد من التوسع في المستوطنات. وهذا ما يخلق حقائق دائمة على الأرض، بما في ذلك عن طريق الضم الفعلي بواسطة المستوطنات، التي تحول دون تحقيق حل الدولتين وظهور دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتصلة جغرافياً على النحو الذي يتصوره المجتمع الدولي، بما يتماشى مع العديد من قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وتستحدث المستوطنات نظاماً هيكلياً للتجريد من الملكية، وتحدد الأراضي والطرق التي لا يمكن للفلسطينيين استخدامها، ومسار الجدار ومواقع نقاط التفيتش، وتقيد أيضاً حركة الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حركة العمال والبضائع. ولا يتمتع الفلسطينيون بحقوق متساوية مع المستوطنين في الأراضي التي تسيطر عليها سلطة الاحتلال. وتشمل الفوارق الصارخة في الحقوق عدم المساواة في الحصول على عوامل الإنتاج، والأراضي، والطرق، والبنية التحتية، والموارد المائية، والخدمات الأساسية (الأمم المتحدة، 2020).

وعلاوة على ذلك، ومنذ السبعينات، حددت سلطة الاحتلال نحو 30 في المائة من المنطقة جيم كمناطق عسكرية لإطلاق نار لأغراض التدريب العسكري. وقد أدى ذلك إلى تقويض المجتمعات المحلية الفلسطينية في المنطقة المجاورة بشكل كبير والحد من وصولها إلى الموارد ومن قدرتها على بناء البنية التحتية اللازمة. ويضع تفاقم الوضع الناتج عن البيئة القسرية هذه المجتمعات المحلية تحت ضغط شديد يدفعها إلى الرحيل (الأمم المتحدة، 2021).

وتوصي الأمم المتحدة (2022)، في تقرير الأمين العام المعنون "المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل"، بأن تقوم سلطة الاحتلال بما يلي:

- (أ) القيام فوراً بوقف وعكس جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، امتثالاً للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة مثل قرار مجلس الأمن 2334(2016)؛
- (ب) التوقف والامتناع فوراً عن تنفيذ عمليات الهدم والإخلاء القسري ووقف أي نشاط من شأنه أن يسهم أكثر في نشأة بيئة قسرية و/أو يؤدي إلى احتمال التعرض للنقل القسري؛
- (ج) المراجعة الفورية لعمليات وسياسات قوات الأمن الإسرائيلية لضمان الاتساق مع التزامات إسرائيل بوصفها سلطة الاحتلال بحماية السكان الفلسطينيين؛
- (د) كفاءة التحقيق بسرعة وفعالية وشمولية وشفافية في جميع حوادث العنف التي يمارسها المستوطنون وقوات الأمن الإسرائيلية ضد الفلسطينيين وإحاق الضرر بممتلكاتهم؛ ومقاواة الجناة، ومعاقبتهم في حال إدانتهم، بالعقوبات المناسبة، وإتاحة سبل انتصاف فعالة للضحايا، بما في ذلك التعويض المناسب، وفقاً للمعايير الدولية.

باء- استخدام بيانات الضياء الليلي الملتقط بالأقمار الصناعية في الاقتصاد: أداة قياسية ناشئة

الضياء الليلي هو مقياس للأضواء الليلية المرئية على الأرض التي تلتقطها الأقمار الصناعية من الفضاء الخارجي. وللضياء الليلي إمكانات كبيرة تستخدم في مجال التحليل الاقتصادي لأنه يعكس الأنشطة الاقتصادية البشرية. ونتيجة لذلك، تزايد استخدام بيانات الضياء الليلي لتقدير الناتج المحلي الإجمالي في البلدان التي تكون فيها البيانات الاقتصادية ضعيفة وفي المناطق والمناطق دون الإقليمية التي لا توجد فيها هذه البيانات.

وفي هذه الدراسة، يتم تحليل مقياس الضياء الليلي في منطقة معينة على الأرض. ويتم الحصول على المقياس من خلال مراقبة متوسط قيم الضياء الليلي على مستوى البكسل داخل المنطقة (تتكون صور الضياء الليلي من الأقمار الصناعية من وحدات بكسل، يخزن كل منها قيمة الضياء الليلي ويخصص لها موقع جغرافي، منظم في صفوف وأعمدة؛ وتحدد الاستبانة المكانية للمستشعر حجم بكسل معين). ووحدة القياس هي الإشعاع، وتعرّف بأنها نانواط لكل سنتيمتر مربع لكل ستراديان (nW/cm^2sr^1). وبالنسبة إلى منطقة معينة، عادة ما يقدم الضياء الليلي كمتوسط على مدى فترة معينة: سواء كانت شهراً أو ثلاثة أشهر أو سنة. ومصدر بيانات الضياء الليلي المستخدمة في هذا التحليل هو الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا) في الولايات المتحدة الأمريكية (انظر الفصل الثالث).

وأول من استخدم الضياء الليلي كوسيلة لقياس النشاط الاقتصادي هو هندرسون (Henderson) وستوريغارد (Storeygard) وويل (Weil)(2012). واستشهد بهذه الدراسة خلال السنوات العشر منذ نشرها في أكثر من 880 ورقة أكاديمية. وقد استحدث الكتاب إطاراً إحصائياً لاستخدام بيانات الأقمار الصناعية بشأن الضياء الليلي لتعزيز مقياس الدخل الرسمي، ولا سيما في البلدان التي حسابات الدخل القومي فيها ضعيفة. وفي مجموعة من 30 بلداً من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل التي تتسم بيانات حساباتها القومية بمستوى متدن، استخدم الكتاب الضياء الليلي لتقدير نمو الدخل في الفترة 1992-2005 وخلصوا إلى أن التقديرات تختلف عن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوية المستنتجة تقليدياً بنسبة تصل إلى 3,2 في المائة. وأثبت الكتاب أيضاً أنه في حالة البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، كانت مرونة نمو الأضواء المنبعثة في الفضاء فيما يتعلق بنمو الدخل قريية من واحد.

وقد أعقبت الدراسة الأصلية عدة دراسات أخرى تهدف إلى تحديد العلاقة بين الضياء الليلي والنشاط الاقتصادي، على النحو التالي:

يستخدم أليسينا وميكالوبولوس وبابايوانو (Alesina, Michalopoulos and Papaioannou (2016)) بيانات الضياء الليلي لبناء مقياس لعدم المساواة العرقية في عينة كبيرة من البلدان، ودراسة أصول ونتائج عدم المساواة الاقتصادية القائمة على العرق عبر البلدان.

ويقارن بينكوفسكي وسلا-إي-مارتن (Pinkovskiy and Sala-i-Martin (2016)) الجودة النسبية لبيانات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبيانات الاستهلاك التي تم الحصول عليها بوسائل الاستقصاء مع بيانات الضياء الليلي، والتي تشير إلى الفرق الكبير بين مقياسي الدخل، واستخدام بيانات الضياء الليلي، في حساب التركيبة الخطية المثلى لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ووسيلة استقصاء الأسر المعيشية لقياس الدخل الحقيقي.

ويستخدم ستوريغارد (Storeygard (2016)) بيانات الضياء الليلي لتشكيل لوحة سنوية من مقياس النشاط الاقتصادي على مستوى المدينة مدتها 17 عاماً لما مجموعه 289 مدينة في 15 دولة، لاستقصاء الدور الذي تؤديه تكاليف النقل في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي في مدن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ويستكشف هندرسون (Henderson et al. (2018)) دور الخصائص الطبيعية في تحديد موقع النشاط الاقتصادي الذي يحدده الضياء الليلي، مع التركيز على توزيع النشاط الاقتصادي داخل البلدان.

وخلص هو وياو (Hu and Yao (2019))، في جملة العديد من دراسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تستخدم بيانات الضياء كمقاييس للنشاط الاقتصادي، إلى أن بيانات الضياء الليلي هي الأكثر فائدة في قياس مستويات الدخل في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل التي تفتقر فيها بيانات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التقليدية إلى الدقة عادة. وفي دراسات أخرى، استخدمت بيانات الضياء الليلي للتنبؤ بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي باستخدام مرونة الناتج المحلي الإجمالي فيما يتعلق بالضياء الليلي (قياس النسبة المئوية للتغير في الضياء الليلي عندما يتغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1 نقطة مئوية، أو العكس).

وشدد ليفن وآخرون (Levin et al. (2020)) على الميزة الأساسية للضياء الليلي مقارنة بالإحصاءات الرسمية لأن الضياء الليلي يتيح تقدير الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الوحدات الجغرافية المقسّمة خاصة عندما تنعدم بيانات عن الناتج المحلي الإجمالي أو تكون ذات نوعية متدنية.

ووضع بايير وهو وياو (Beyer, Hu and Yao (2022)) إطاراً لتقدير المرونة بين الأضواء الليلية والنشاط الاقتصادي الفصلي، وهو إطار يمكن استخدامه لترجمة التغييرات في الأضواء الليلية إلى تغييرات في النشاط الاقتصادي.

وتكتسي الإمكانات التي يتيحها استخدام بيانات الضياء الليلي أهمية قصوى بالنسبة للأرض الفلسطينية المحتلة، لأنها تسمح بتقدير مستويات منفصلة ومفصلة للنشاط الاقتصادي الفلسطيني في المنطقة جيم والقدس الشرقية والمستوطنات الإسرائيلية الواقعة في أماكن أخرى من الضفة الغربية المحتلة. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام بيانات الضياء الليلي يسمح بتقدير الحجم المفصل للناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي الذي يتم إنتاجه في المستوطنات الواقعة في الضفة الغربية. وتستغل هذه الدراسة هذه الإمكانات لتقدير مستويات النشاط الاقتصادي في وحدات جغرافية مصنفة في المنطقة جيم.

ثالثاً- البيانات: التعريف والقياس

يعتمد الوصف والتحليل المقدم في هذه الدراسة على بيانات من مصادر وأنواع مختلفة. وتُعرض المصادر والتفسيرات ذات الصلة في هذا الفصل.

بيانات وخرائط نظام المعلومات الجغرافية. يجمع مكتب تسيق الشؤون الإنسانية بيانات منتظمة في الأرض الفلسطينية المحتلة عن الفتح والإغلاق في الضفة الغربية. وتم الحصول على جميع البيانات الجغرافية المستخدمة في الدراسة من مكتب تسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة في شكل ملفات shapefile، بما في ذلك تلك الواردة في الأشكال 1 إلى 6، وتمت مقارنة البيانات المتعلقة بالمستوطنات مع قاعدة بيانات بتسليم المتعلقة بالمستوطنات.

بيانات الضياء الليلي. تم الحصول على البيانات من مجموعة منتجات NASA Black Marble VNP46/VJ146، التي تستخدم أحدث تطبيقات البيانات من كاشفات النطاق النهاري/الليلي لمجموعة مقياس إشعاع التصوير بالأشعة تحت الحمراء المرئية. وتغطي بيانات الضياء الليلي السنوية المستقاة من مجموعة Black Marble الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير 2012 حتى الوقت الحاضر، باستبانة مكانية تبلغ 15 ثانية قوسية خالية من تأثير السحب، وتصحيح لحذف تأثيرات الغلاف الجوي والتضاريس وضوء القمر والضوء الشارد، وكذلك الغطاء النباتي والغطاء الثلجي (NASA, 2022). وتحتوي الخلاصات المركبة السنوية على 28 طبقة، تتضمن معلومات عن الضياء الليلي تم قياسها بزوايا ذروة مختلفة (بالقرب من النظر وخارج النظر وجميع الزوايا) وفي ظروف ثلجية مختلفة (مكسوة وخالية)، بالإضافة إلى معلومات تتناول، في جملة جوانب أخرى، عدد مرات الرصد والنوعية وقناع المياه الأرضية والمنصة وخطوط الطول والعرض.

والبيانات المستخدمة في هذه الدراسة هي تلك التي تم التقاطها من جميع زوايا السمات خلال فترات خالية من الثلوج، لفهم أنماط الضياء الليلي داخل المستوطنات الإسرائيلية وخارجها. ولا يمكن ربط بيانات الضياء الليلي مباشرة بالمستوطنات لأن حجم البكسل الخاص بها كبير جداً مقارنة بالعديد من المستوطنات. ولذلك، تم تقليص حجم وحدات البكسل الأصلية إلى 10 م × 10 م بدلاً من 446 م × 446 م، مع تقليص الحجم باستخدام طريقة أقرب جوار، حتى تتناسب وحدات البكسل المصغرة مع حدود المستوطنة (الشكل 7).

ويعد استخدام بيانات الضياء الليلي في التحليلات المقدمة في هذه الدراسة مفيداً لأن التوافر على مستوى البكسل يتيح تجميع البيانات أو تقليص حجمها لقياس التنمية الاقتصادية في مختلف الوحدات المكانية، مثل المستوطنات، التي لا تتوفر بشأنها مجموعات بيانات شاملة عن الناتج المحلي الإجمالي التقليدي.

التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي:
تكلفة القيود المفروضة في المنطقة جيم من الفضاء

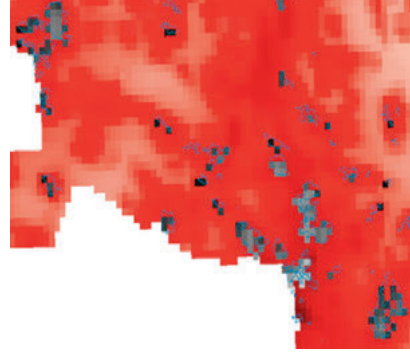
الشكل 7

الضياء الليلي: أمثلة لوحات البكسل الأصلية والمصغرة

(أ) وحدات البكسل المصغرة



(أ) وحدات البكسل الأصلية



المصدر: الأونكتاد.

ملاحظات: الخلايا الحمراء هي وحدات بكسل الضياء الليلي باستبانة مكانية تبلغ 15 ثانية قوسية؛ والخلايا الزرقاء هي حدود المستوطنة. ووحدات البكسل السوداء هي وحدات بكسل الضياء الليلي المربوطة بكل مستوطنة (باستخدام نظام المعلومات الجغرافية الكمية ونمط خطوط المسح بواسطة أداة طبقة القناع)، والتي تتداخل بشكل سيء مع مناطق الاستيطان (اللوحة (أ)). لذلك تم تقليص حجم وحدات البكسل الأصلية (اللوحة (ب)).

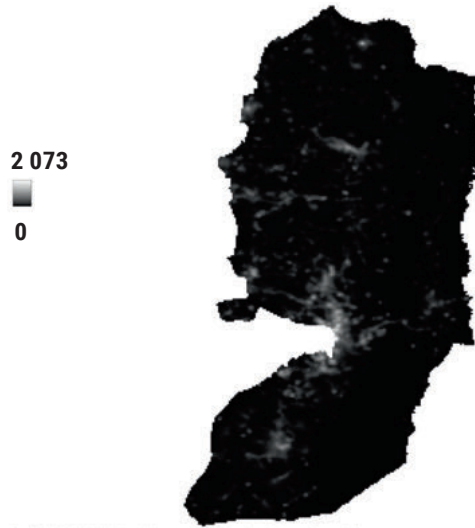
رابعاً- اتجاهات الضياء الليلي في الضفة الغربية

يتم في هذا الفصل فحص التوزيع المكاني والاتجاهات الزمنية للضياء الليلي في مختلف الوحدات الجغرافية في الضفة الغربية في الفترة 2012-2020.

وفيما يتعلق بالتوزيع المكاني في الضفة الغربية، تميل قيم الضياء الليلي إلى أن تكون في الجزء الغربي، وخاصة حول القدس، أعلى مما هي عليه في الجزء الشرقي (الشكل 8).

الشكل 8

الضفة الغربية: التوزيع المكاني للضياء الليلي، 2017
($10 \times \text{nW/cm}^2\text{sr}^{-1}$)



المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى بيانات وكالة ناسا ومصادر أخرى.

وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2012 و2020، أظهر المتوسط السنوي للضياء الليلي اتجاهًا تصاعدياً ملحوظاً في جميع أنحاء الضفة الغربية، لكنه كان أعلى بكثير في المستوطنات مقارنة ببقية الضفة الغربية (الشكل 9). وبلغ متوسط الضياء الليلي السنوي في القدس الشرقية المحتلة وفي المستوطنات الواقعة في أماكن أخرى بالضفة الغربية حوالي $16 \text{ nW/cm}^2\text{sr}^{-1}$ ونزح إلى الارتفاع من عام 2012 إلى عام 2020. وباستثناء القدس الشرقية، كان متوسط الضياء الليلي السنوي في المستوطنات أقل قليلاً ولكنه ظل مرتفعاً نسبياً عند مستوى يفوق $10,4 \text{ nW/cm}^2\text{sr}^{-1}$. وعلاوة على ذلك، كان الضياء الليلي في المستوطنات وحدها حوالي ضعف نظيره في الضفة الغربية بأكملها (باستثناء القدس الشرقية)، حيث كان متوسط الضياء الليلي السنوي حوالي $5,2 \text{ nW/cm}^2\text{sr}^{-1}$. وتدلل هذه الاختلافات الكبيرة على وجود تفاوتات اقتصادية كبيرة بين المستوطنات الإسرائيلية والمناطق التي يسيطر عليها الفلسطينيون في الضفة الغربية.

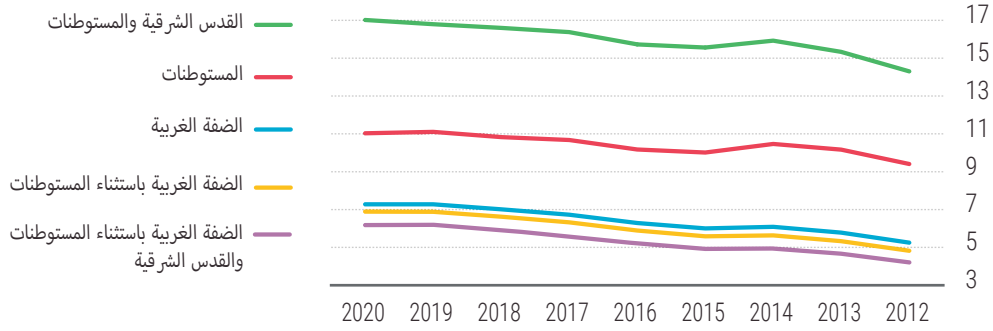
وعلاوة على ذلك، تشير البيانات إلى وجود تفاوتات كبيرة بين المناطق ألف وباء وجيم من حيث النمو ومستويات الضياء الليلي بين عامي 2012 و2020 (الشكل 10). وفي هذه الفترة، في كل المنطقة جيم، بما في ذلك المستوطنات، زاد متوسط الضياء الليلي من 4,8 إلى 5,9 $\text{nW/cm}^2\text{sr}^{-1}$. وهذا مستوى أكثر أهمية من نمو الضياء الليلي مقارنة بالمنطقة جيم باستثناء المستوطنات. وفي المستوطنات، ارتفع متوسط الضياء الليلي السنوي من 3,5 إلى 4,5 $\text{nW/cm}^2\text{sr}^{-1}$.

التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي:
تكلفة القيود المفروضة في المنطقة جيم من الفضاء

الشكل 9

الضفة الغربية: متوسط الضياء الليلي السنوي في أجزاء جغرافية مختلفة

(nW/cm^2sr^{-1})

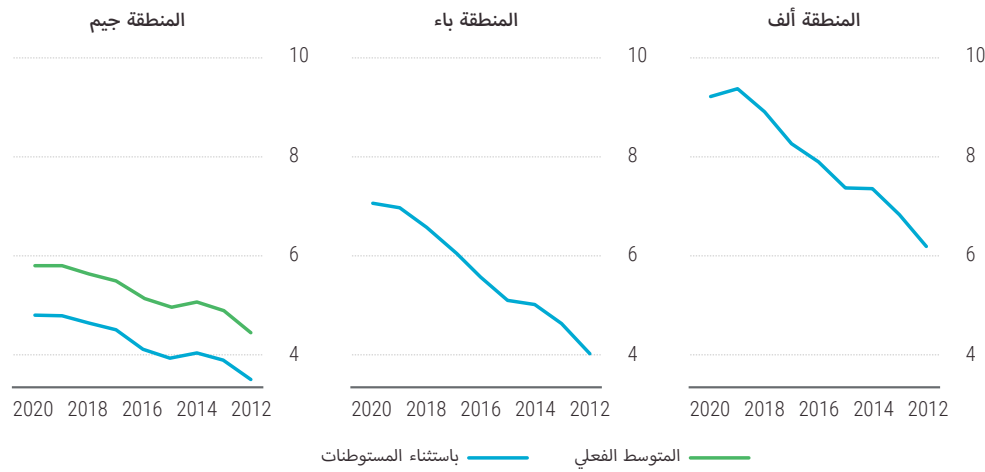


المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى بيانات وكالة ناسا، 2022، ومصادر أخرى.

الشكل 10

متوسط الضياء الليلي السنوي في المناطق ألف وباء وجيم، المتوسط الفعلي وباستثناء المستوطنات

(nW/cm^2sr^{-1})



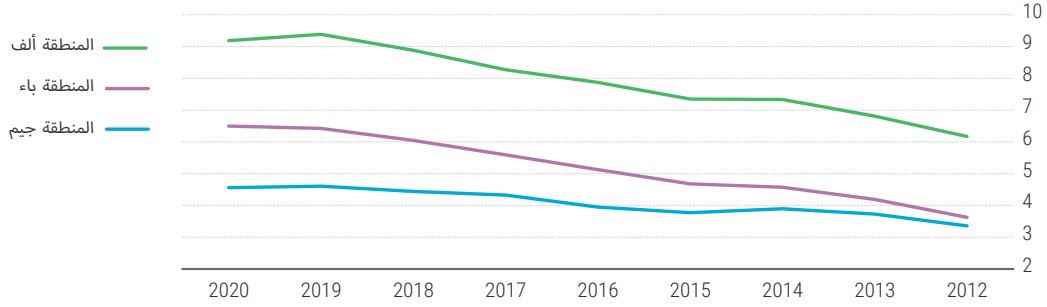
المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى بيانات وكالة ناسا، 2022، ومصادر أخرى.

ملاحظة: تتداخل أشكال الخطوط للمنطقتين ألف وباء تقريباً بسبب عدم وجود مستوطنات في هذه المناطق.

وزاد مستوى الضياء الليلي خلال فترة 2012 - 2020 في جميع مناطق الضفة الغربية الثلاث، ولكن المنطقة جيم سجلت أدنى مستوى في نمو الضياء الليلي مقارنة بالمنطقتين ألف وباء، حيث سجلت المنطقة ألف أعلى متوسط ضياء ليلي سنوي. وتزداد الفجوة بين المنطقة جيم والمنطقتين ألف وباء إذا استُبعد من المنطقة جيم الضياء الليلي في المستوطنات الواقعة في أماكن أخرى من الضفة الغربية. وكما هو مبين في الشكل 11، فإنه الفترة 2012-2020، كان المتوسط السنوي للضياء الليلي في المنطقة جيم، باستثناء القدس الشرقية والمستوطنات، أقل بنسبة 46 بالمائة مما هو عليه في المنطقتين ألف وباء.

الشكل 11

متوسط الضياء الليلي السنوي في المناطق ألف وباء وجيم، باستثناء القدس الشرقية والمستوطنات (nW/cm^2sr^{-1})

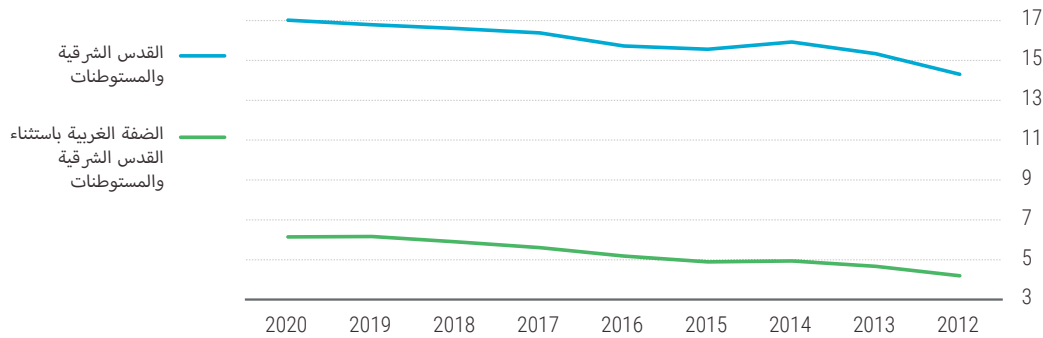


المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى بيانات وكالة ناسا، 2022، ومصادر أخرى.

ويوجد فرق ملموس بين متوسط الضياء الليلي السنوي في المنطقة الخاضعة للسيطرة الفلسطينية (التي تتألف من الضفة الغربية المحتلة باستثناء القدس الشرقية المحتلة والمستوطنات الواقعة في أماكن أخرى بالضفة الغربية) ومتوسط الضياء الليلي السنوي في المنطقة الخاضعة للسيطرة الكاملة لإسرائيل (المنطقة جيم، والقدس الشرقية المحتلة، والمستوطنات الإسرائيلية). وعلى نحو ما هو مبين في الشكل 12، فإن هذا الاختلاف شاسع، مما يعني وجود بون كبير في مستويات النشاط الاقتصادي في القدس الشرقية المحتلة وفي المستوطنات الواقعة في أماكن أخرى الضفة الغربية مقارنة بالمناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية. وخلال فترة 2000 - 2020، زاد متوسط الضياء الليلي السنوي في مناطق الضفة الغربية المحتلة التي كانت تحت السيطرة الجزئية للسلطة الوطنية الفلسطينية من 4,2 إلى $1-6 nW/cm^2sr^{-1}$. وعلاوة على ذلك، ارتفع متوسط الضياء الليلي السنوي في المنطقة التي تسيطر عليها سلطة الاحتلال من 14,1 إلى $17 nW/cm^2sr^{-1}$. وكان متوسط الضياء الليلي السنوي في مناطق الضفة الغربية المحتلة الخاضعة للسيطرة الفلسطينية في حدود ثلث المتوسط السنوي في المناطق الخاضعة للسيطرة الكاملة لإسرائيل. وهذا يدل على أن النشاط الاقتصادي في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية أضعف بكثير مقارنة بالنشاط الاقتصادي في المناطق التي تسيطر عليها سلطة الاحتلال.

الشكل 12

الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية والمستوطنات: متوسط الضياء الليلي السنوي مقارنة بنظيره في القدس الشرقية والمستوطنات (nW/cm^2sr^{-1})



المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى بيانات وكالة ناسا، 2022، ومصادر أخرى.

خامساً- تكاليف الاحتلال وحجم اقتصاد المستوطنات في المنطقة جيم والقدس الشرقية

تشكل المنطقة جيم نسبة تقارب 60 في المائة من مجموع مساحة الضفة الغربية المحتلة. وتمثل هذه المنطقة الجزء الوحيد المتصل جغرافياً من الضفة الغربية وفيها أكثر الأراضي خصوبةً وأكثر الموارد الطبيعية قيمةً. وعلاوة على ذلك، فإن فيها حيزاً جغرافياً يحتاج إليه توسع فلسطين ديمغرافياً ولتنميتها الاقتصادية. وقد رسمت حدود المنطقة جيم حالياً لتشمل المستوطنات الإسرائيلية وعززت بنقاط الإغلاق والجدار. ويجرد التوسع المستمر للمستوطنات الفلسطينية من ملكية مساحات شاسعة من أراضي المنطقة جيم ويكبد الشعب الفلسطيني تكاليف بشرية واقتصادية كبيرة.

وفي هذا الفرع، يرد جزء من هذه التكلفة الاقتصادية التقديرية لاحتلال المنطقة جيم من حيث الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني المحتمل الذي لم يتحقق منذ نهاية الفترة الانتقالية (1994-1999) نتيجة عدم القدرة على تنمية 30 في المائة من المنطقة جيم الواقعة خارج حدود المجالس الإقليمية للمستوطنات، وباستثناء القدس الشرقية، بنفس المعدل الذي لوحظ في المنطقتين ألف وباء.

ومن المهم للغاية ملاحظة أن التكلفة المحسوبة لا تفترض تفكيك المستوطنات، ولا تفترض وصول الفلسطينيين الكامل إلى المنطقة جيم ولا رفع أي قيود مفروضة على المنطقتين ألف وباء. بل لا تفترض التكلفة المقدرة إلا أن يكون مستوى القيود المفروضة على التنمية الفلسطينية في 30 في المائة من المنطقة جيم هو نفس مستوى القيود التي تطبقها إسرائيل في المنطقتين ألف وباء. ولذلك، لا تشمل سوى التكلفة التقديرية للقيود الإضافية المفروضة على النشاط الاقتصادي الفلسطيني في 30 في المائة من المنطقة جيم المتاحة للتنمية الفلسطينية. وتضاف هذه القيود إلى القيود الكبيرة المفروضة في المنطقتين ألف وباء. ولذلك، فإن التكلفة التقديرية لا تمثل سوى جزء بسيط من تكلفة احتلال المنطقة جيم والقدس الشرقية، التي هي في حد ذاتها جزء بسيط من التكلفة الاقتصادية الإجمالية التي يفرضها الاحتلال على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة.

ويعقب هذا التقدير الجزئي تقديراً للمساهمة التراكمية للمستوطنات في اقتصاد إسرائيل، قوة الاحتلال، في الفترة 2000 - 2020 كنتيجة مباشرة للاحتلال والسيطرة على موارد المنطقة جيم والقدس الشرقية.

ألف- بعض جوانب التكلفة الاقتصادية للاحتلال في المنطقة جيم

يسعى التحليل في هذا الفرع إلى الإجابة عن السؤال التالي: ماذا لو كانت نسبة 30 في المائة من المنطقة جيم من الضفة الغربية متاحة في عام 2000 لتوسع الفلسطينيين وتنميتهم بينما تخضع للمستوى نفسه من القيود الاقتصادية المفروضة في المنطقتين ألف وباء، وهي قيود كبيرة ولكنها ليست صارمة مثل تلك المطبقة في المنطقة جيم؟

وترد في هذا الفرع مؤشرات التكلفة الاقتصادية للاحتلال في المنطقة جيم من خلال تقدير الناتج المحلي الإجمالي المحتمل الذي لم يتحقق بسبب القيود الإضافية المفروضة في جزء من المنطقة جيم بعد نهاية الفترة الانتقالية في عام 1999، عندما كان من المتوقع أن تؤدي التسوية الدائمة إلى إنهاء احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. بما في ذلك المنطقة جيم والقدس الشرقية. والإحصاءات الرسمية للناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة التي جمعها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هي على الصعيد الوطني وليس مقسمة إلا على مستوىي الضفة

الغربية وغزة. غير أنه، كما سبقت الإشارة إليه، يمكن معالجة هذا النقص باستخدام الضياء الليلي لتقدير النشاط الاقتصادي على مستويات مقسّمة إلى وحدات جغرافية أصغر.

وفي المتوسط، في المناطق الإدارية للضفة الغربية في الفترة 2012-2020، كان الضياء الليلي في المنطقة جيم أقل بنسبة 46 بالمائة من الضياء الليلي في المنطقتين ألف وباء (الجدول 1).

الجدول 1

نتائج تحليل الانحدار: الضياء الليلي السنوي الحقيقي (لوغارتم)

المتغير المستقل للضياء الليلي (لوغارتم)	
المنطقتان ألف وباء هما خط الأساس	
المنطقة جيم، متغير صوري	-0,455 (0,0664)***
ثابت	4,150 (0,0470)***
عدد مرات الرصد	18
مُعامل التحديد (R تربيع)	0,745

المصدر: حسابات الأونكتاد.

* p < 0,05

** p < 0,01

*** p < 0,001

وتُقدر تكلفة القيود الإضافية المفروضة في المنطقة جيم باستخدام الضياء الليلي كوسيلة لقياس النشاط الاقتصادي وحساب مرونة الناتج المحلي الإجمالي فيما يتعلق بالضياء الليلي. ولهذا الغرض، وضع سيناريو افتراضي يستند إلى فرضية متحفظة مفادها أنه لو خضعت المنطقة جيم لنفس مستوى القيود المفروضة على المنطقتين ألف وباء لكانت وتيرة التنمية الاقتصادية الفلسطينية في المنطقة جيم مساوية لمستوى التنمية في المنطقتين ألف وباء. وتعني الفرضية ضمناً أن متوسط الضياء الليلي (لكل وحدة منطقة) في المنطقة جيم سيكون مساوياً لمعدل متوسط الضياء الليلي في المنطقة ألف ومتوسط الضياء الليلي في المنطقة باء خلال الفترة 2012 و2020. والمنطقتان ألف وباء هما أفضل وسيلة مقارنة لتحديد مستوى النشاط الاقتصادي الفلسطيني في المنطقة جيم الذي كان بالإمكان تحقيقه لو سمح للشعب الفلسطيني بتنمية المنطقة جيم في ظل نفس المستوى من القيود المفروضة في المنطقتين ألف وباء. وتستند البيانات الفعلية للضياء الليلي في المنطقتين ألف وباء إلى النشاط الاقتصادي وكثافة السكان، نظراً لأنه يسمح للفلسطينيين بتنمية هذه المناطق إلى حد ما، في حين أن المنطقة جيم محظورة إلى حد كبير.

وبناء على ذلك، يطبق معدل متوسط الضياء الليلي للمنطقة ألف ومتوسط الضياء الليلي للمنطقة باء على المنطقة جيم، مع افتراض أن المستوى الفعلي لمتوسط الضياء الليلي في المنطقة جيم، باستثناء القدس الشرقية والمستوطنات، مستمد بالكامل من الأنشطة الفلسطينية. وكون هذا الضياء الليلي الفعلي يشمل أنشطة المستوطنين وغيرهم من المواطنين الإسرائيليين هو أمر يشير إلى أن الفرضية ستتحو بالتكلفة المقدرة نحو الانخفاض. ويعزز هذا التحيز الطابع المتحفظ لتقدير الخسائر الاقتصادية الناجمة عن القيود المفروضة على التنمية الفلسطينية في المنطقة جيم. ويُحسب المتوسط المرجح للضياء الليلي في المناطق ألف وباء وجيم باستخدام الأحجام النسبية للمناطق ألف وباء وجيم كأوزان. ويقارن المتوسط الفعلي للضياء الليلي في الضفة الغربية بالمتوسط المرجح المقابل للضياء الليلي الذي ينطوي عليه السيناريو الافتراضي. والفجوة بين المتوسطين مؤشر على الناتج المحلي الإجمالي غير المحقق.

التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي:
تكلفة القيود المفروضة في المنطقة جيم من الفضاء

ووفقاً للمنهجية التي طورها هندرسون وستوريغارد وويل (Henderson, Storeygard and Weil (2012))، تُستخدم مرونة الناتج المحلي الإجمالي فيما يتعلق بالضياء الليلي لتقدير مكاسب الناتج المحلي الإجمالي المحتملة غير المحققة في السيناريو الافتراضي. وباستخدام البيانات الفصلية للناتج المحلي الإجمالي وبيانات الضياء الليلي، تقدر المرونة في الضفة الغربية المحتلة بمقدار 0,903 نقطة، أي زيادة قدرها 1 في المائة في متوسط الضياء الليلي الذي يقترن بزيادة قدرها 0,903 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 13). وتحسب المرونة باستخدام المعادلة التالية:

$$X = Y(\beta) + C$$

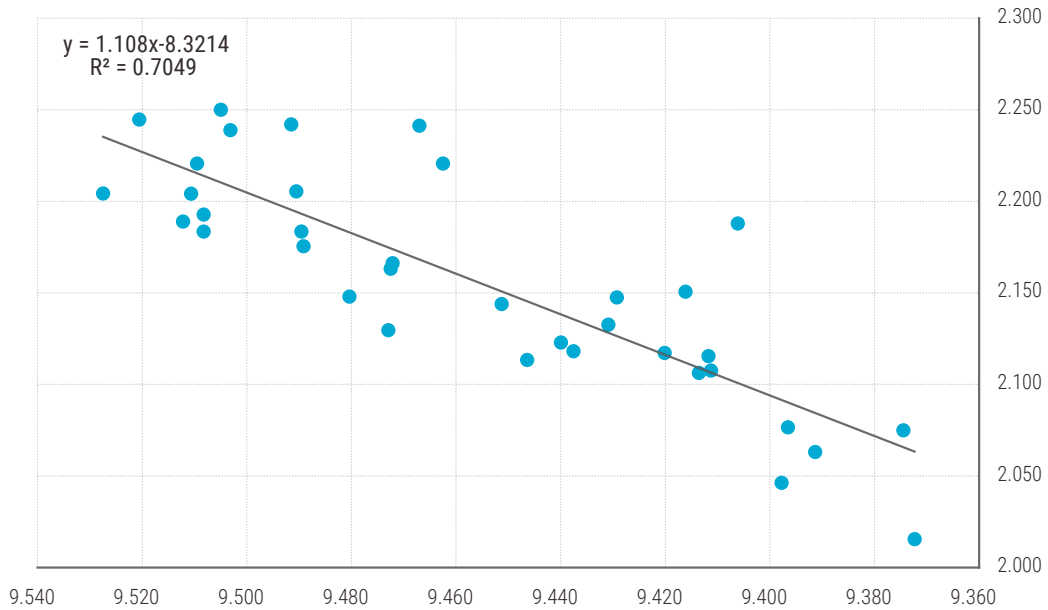
حيث يمثل X القيمة الفصلية للضياء الليلي؛ ويمثل Y الناتج المحلي الإجمالي الفصلي؛ ويمثل β المرونة. وتعطي إعادة ترتيب المعادلة ومراعاة اللوغاريتم في كلا الجانبين النتيجة التالية:

$$\log(Y) = 1/\beta * \log(X) + \log(C)$$

وبناء على المعادلة فإن مرونة الناتج المحلي الإجمالي فيما يتعلق بالضياء الليلي تساوي $1/\beta$ ، أي $0,903 = 1/1,108$.

الشكل 13

الضفة الغربية: مرونة الضياء الليلي، المتوسط المرجح للمناطق ألف وباء وجيم والناتج المحلي الإجمالي، فصلياً، 2012-2020



المصدر: حسابات الأونكتاد.

وبتطبيق هذه المرونة على الفرق بين مستويات الفعلية والافتراضية للضياء الليلي يتم الحصول على تقدير للناتج المحلي الإجمالي المحتمل المفقود الناتج عن القيود الإضافية المفروضة على الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية في الجزء قيد النظر من المنطقة جيم. وكما يوحي به التحليل، لو كان النشاط الاقتصادي الفلسطيني في 30 في المائة من المنطقة جيم التي يمكن للفلسطينيين الوصول إليها قد خضع لنفس المستوى من القيود التي تفرضها سلطة

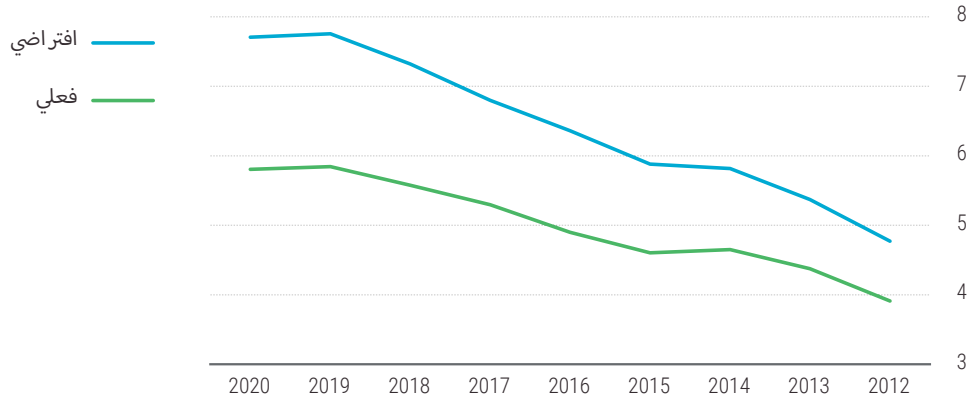
الاحتلال في المنطقتين ألف وباء، لكان الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني أكبر بكثير ولكانت مؤشرات الاقتصاد الكلي أكثر تعافياً، بما في ذلك المؤشرات المالية ومؤشرات العمالة والمؤشرات المتصلة بالتجارة.

وفي هذا الفرع، يجري تناول السؤال التالي: ماذا لو تم، في عام 2000، فتح المنطقة جيم، الجزء الوحيد المتصل من الضفة الغربية، للفلسطينيين للتوسع والتنمية كما هو منصوص عليه في اتفاقات أوسلو؟ وتُحسب التقديرات باستخدام مرونة الضياء الليلي/الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتم وضع سيناريو افتراضي بافتراض أن مستوى التنمية في المنطقة جيم، الذي يتم قياسه بالضياء الليلي، ينبغي أن يساوي مستوى التنمية في المنطقتين ألف وباء لو كان الفلسطينيون قادرين على التوسع في المنطقة جيم وتنميتها. لذلك، يتم نشر مستويات الضياء الليلي في المنطقتين ألف وباء في المنطقة جيم، على أساس افتراض أن مستوى الضياء الليلي في المنطقة جيم ينبع بالكامل من الأنشطة الفلسطينية. ويضمن هذا الافتراض تقديراً حذراً للخسائر المحتملة الناجمة عن عدم فتح المنطقة جيم للفلسطينيين للتوسع والتنمية في عام 2000 (على النحو المنصوص عليه في اتفاقات أوسلو)، ما دام أن 1,5 في المائة فقط من المنطقة جيم مفتوح بالفعل للتنمية الفلسطينية. ويبين الشكل 14 المقارنة بين الضياء الليلي الفعلي في الضفة الغربية والضياء الليلي الافتراضي، حيث يكون الضياء الليلي الافتراضي أكبر سنوياً في المتوسط بنسبة 28 في المائة من الضياء الليلي الفعلي.

الشكل 14

الضفة الغربية: تقديرات الضياء الليلي الفعلي والافتراضي

($nW/cm^2 \cdot sr^{-1}$)



المصدر: حسابات الأونكتاد.

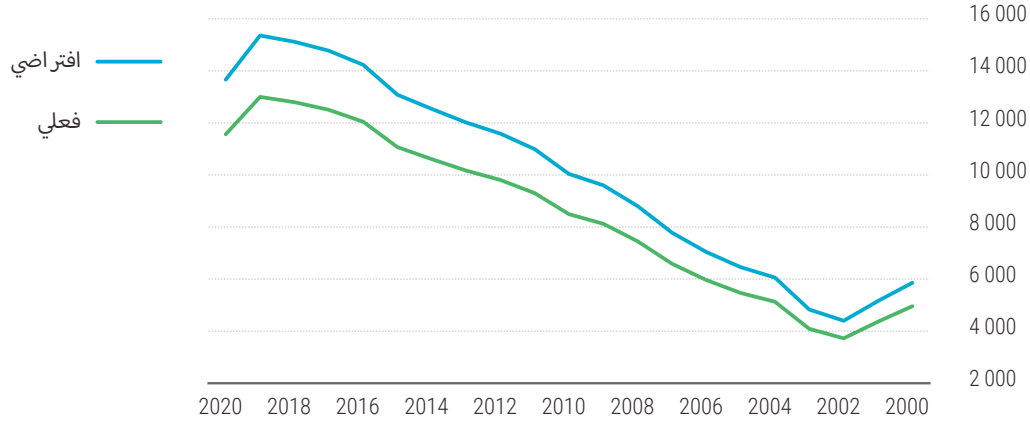
ملاحظة: تشمل بيانات الضياء الليلي للمنطقة جيم القدس الشرقية والمستوطنات.

وبتطبيق هذه المرونة على الفرق بين مستوى الضياء الليلي الفعلي ومستوى الضياء الليلي الافتراضي يتم الحصول على تقدير لخسائر الناتج المحلي الإجمالي المحتملة لعدم فتح المنطقة جيم للفلسطينيين للتوسع والتنمية منذ عام 2000. وفي ظل هذا السيناريو، كان من الممكن أن يكون اقتصاد الضفة الغربية أعلى بنسبة 25,3 في المائة من مستواه الفعلي المرصود، وتقدر الخسائر التراكمية المحتملة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 45 مليار دولار في الفترة 2000-2020 (بالقيمة الثابتة للدولار في عام 2015؛ الشكل 15 والجدول 2).

التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي:
تكلفة القيود المفروضة في المنطقة جيم من الفضاء

الشكل 15

الضفة الغربية: تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والافتراضي
(بملايين الدولارات - بالقيمة الثابتة للدولار في عام 2015)



المصدر: حسابات الأونكتاد.

الجدول 2

الضفة الغربية: تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والافتراضي
(بملايين الدولارات - بالقيمة الثابتة للدولار في عام 2015)

الفرق	الناتج المحلي الإجمالي، الافتراضي	الناتج المحلي الإجمالي، الفعلي	السنة
1 256	6 214	4 958	2000
1 106	5 472	4 366	2001
944	4 668	3 725	2002
1 036	5 127	4 091	2003
1 299	6 428	5 129	2004
1 385	6 854	5 469	2005
1 510	7 472	5 962	2006
1 669	8 256	6 588	2007
1 888	9 339	7 451	2008
2 059	10 185	8 126	2009
2 152	10 648	8 496	2010
2 357	11 663	9 306	2011
2 485	12 295	9 810	2012
2 577	12 749	10 172	2013
2 688	13 298	10 610	2014

التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي:
تكلفة القيود المفروضة في المنطقة جيم من الفضاء

السنة	الناتج المحلي الإجمالي، الفعلي	الناتج المحلي الإجمالي، الافتراضي	الفرق
2015	11 072	13 877	2 805
2016	12 046	15 098	3 052
2017	12 506	15 673	3 168
2018	12 797	16 039	3 242
2019	12 999	16 292	3 293
2020	11 564	14 494	2 929
Total	177 243	222 143	44 899
المجموع في عام 2020 بالدولار 49 910			

المصدر: حسابات الأونكتاد.

باء- حجم اقتصاد المستوطنات في المنطقة جيم والقدس الشرقية المحتلة

ورد في الفرع السابق تقييم لتكلفة احتلال المنطقة جيم من حيث القيود الإضافية التي يفرضها الاحتلال خارج المستوطنات. وفي هذا الفرع، ترد بعض مؤشرات التكلفة التي يفرضها وجود المستوطنات في المنطقة جيم، عن طريق تقييم مساهمتها في اقتصاد إسرائيل. ولهذا الغرض، يُدرج الناتج المحلي الإجمالي التقديري الذي تولده سلطة الاحتلال في تلك المستوطنات في الفترة 2000 - 2020 باستخدام الأراضي والموارد الطبيعية الفلسطينية.

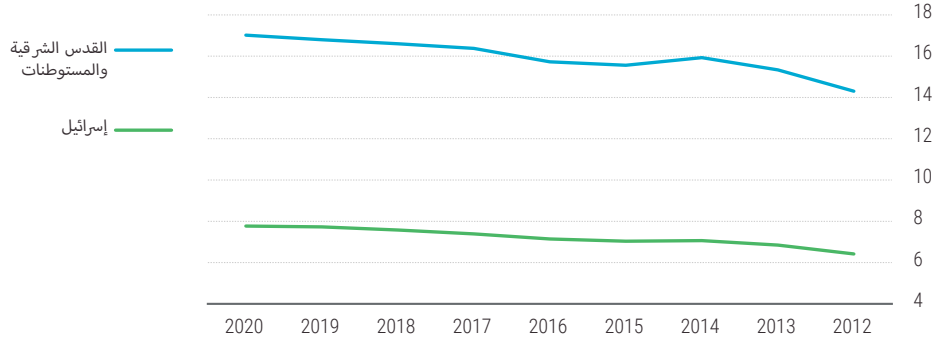
وفي حين يواجه الفلسطينيون قيوداً شديدة مفروضة على تنمية المنطقة جيم أو الاستثمار فيها، فإن سياسة إسرائيل الطويلة الأجل المتمثلة في إنشاء المستوطنات وتوسيعها في الضفة الغربية المحتلة مستمرة على الرغم من اتخاذ الجمعية العامة ومجلس الأمن العديد من القرارات بهذا الشأن. وبحلول أوائل عام 2021، أنشأت إسرائيل أكثر من 280 مستوطنة في الضفة الغربية أسكنت فيها عدداً من المواطنين يفوق 440 000 إسرائيلي، باستثناء القدس الشرقية (B'Tselem, 2021).

ونتيجة لتوسع النشاط الاقتصادي في المستوطنات في المنطقة جيم، يبلغ متوسط المعدل السنوي للضياء الليلي المنبعث من القدس الشرقية المحتلة ومن المستوطنات في المنطقة جيم ضعف الضياء الليلي المنبعث من إسرائيل (الشكل 16)، مما يشير إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في القدس الشرقية وفي المستوطنات في الضفة الغربية أعلى مما هو عليه في إسرائيل.

التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي:
تكلفة القيود المفروضة في المنطقة جيم من الفضاء

الشكل 16

إسرائيل والقدس الشرقية والمستوطنات: متوسط الضياء الليلي السنوي (nW/cm^2sr^{-1})



المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات وكالة ناسا، 2022.

ولذلك يمكن استخدام حصة السكان في القدس الشرقية والمستوطنات الواقعة في أماكن أخرى بالضفة الغربية في مجموع السكان الإسرائيليين، كما أفادت به إسرائيل، لتقدير الحد الأدنى للناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي، كما أفادت به إسرائيل أيضاً، تقديراً متحفظاً، وهو حد أدنى يمكن أن يعزى إلى القدس الشرقية المحتلة والمستوطنات الواقعة في أماكن أخرى بالضفة الغربية المحتلة. ويمكن القيام بذلك بافتراض أن المساهمة النسبية للسكان في الناتج المحلي الإجمالي في كلتا المنطقتين هي نفسها. والقيام بذلك من شأنه أن يقلل من شأن الناتج المحلي الإجمالي المتولد في القدس الشرقية؛ وفي المستوطنات، ومع ذلك فإنه يوفر مؤشراً مفيداً لتقييم البعد الاقتصادي للاحتلال ونظام الاستيطان.

وخلال الفترة 2000 - 2020، زاد عدد السكان في إسرائيل، وفي القدس الشرقية المحتلة، وفي المستوطنات الواقعة في أماكن أخرى بالضفة الغربية، إذا جمعت معاً، من 6,3 ملايين نسمة إلى 9,2 ملايين نسمة، وزادت حصة أولئك السكان الذين يعيشون في القدس الشرقية والمستوطنات الواقعة في أماكن أخرى بالضفة الغربية من 11 في المائة في عام 2000 إلى 12,4 في المائة في عام 2020 (الجدول 3). ويقدر الناتج المحلي الإجمالي الذي تنتجه سلطة الاحتلال في القدس الشرقية والمستوطنات بضرب حصة القدس الشرقية والمستوطنات من السكان في مجموع الناتج المحلي الإجمالي المبلغ عنه لإسرائيل (يؤدي ضرب عدد السكان في القدس الشرقية والمستوطنات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى نفس النتيجة).

التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي:
تكلفة القيود المفروضة في المنطقة جيم من الفضاء

الجدول 3

إسرائيل والقدس الشرقية والمستوطنات: تقديرات الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان (بمليارات الدولارات - بالقيمة الثابتة للدولار في عام 2015)

السنة	إسرائيل: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	إسرائيل: السكان، بما في ذلك القدس الشرقية والمستوطنات	الضفة الغربية: سكان القدس الشرقية والمستوطنات (النسبة المئوية من المجموع)	القدس الشرقية والمستوطنات: الناتج المحلي الإجمالي
2000	180,80	6 289 000	11,0	19,8
2001	180,98	6 439 000	11,0	19,9
2002	180,63	6 570 000	11,0	19,9
2003	182,70	6 689 700	11,1	20,3
2004	191,68	6 809 000	11,2	21,4
2005	199,65	6 930 100	11,2	22,4
2006	211,19	7 053 700	11,3	24,0
2007	224,07	7 180 100	11,5	25,7
2008	231,82	7 308 800	11,6	26,9
2009	234,47	7 485 600	11,5	26,9
2010	247,80	7 623 600	11,6	28,7
2011	261,54	7 765 800	11,7	30,5
2012	268,92	7 910 500	11,8	31,8
2013	281,77	8 059 500	11,9	33,6
2014	293,39	8 215 700	11,9	34,8
2015	300,08	8 380 100	12,0	36,0
2016	313,47	8 546 000	12,1	37,8
2017	327,19	8 713 300	12,1	39,7
2018	340,22	8 882 800	12,2	41,5
2019	353,06	9 054 000	12,3	43,4
2020	345,46	9 216 900	12,4	42,9
المجموع				627,8
				المجموع بدولار عام 2020 851,7

المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات من بتسليم (السكان في المستوطنات)، والمكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني (السكان في القدس الشرقية)، وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

ويقدر الناتج المحلي الإجمالي الذي تولده إسرائيل باحتلالها القدس الشرقية والمنطقة جيم من الضفة الغربية بين عامي 2000 و2020 بما لا يقل عن 628 مليار دولار (بالقيمة الثابتة للدولار في عام 2015)، أو 852 مليار دولار (بقيمة الدولار في عام 2020). ويقدر متوسط الناتج المحلي الإجمالي السنوي الذي تدره القدس الشرقية والمستوطنات الواقعة في أماكن أخرى بالضفة الغربية بنحو 41 مليار دولار سنوياً (بالدولار الحالي) أو نسبة 227 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في عام 2021. ويشكل الحجم التقديري للناتج المحلي الإجمالي الذي تولده إسرائيل في مستوطنات المنطقة جيم والقدس الشرقية، باستخدام الأراضي والموارد الطبيعية الفلسطينية، مؤشراً على تكلفة وجود المستوطنات هناك التي يتكبدها الشعب الفلسطيني، ويشير إلى أن إنهاء احتلال المنطقة جيم سيمنح الشعب الفلسطيني من تنمية اقتصاده عدة مرات.

سادساً- ملاحظات ختامية

يتسبب نظام السيطرة الإسرائيلي المتعدد الطبقات في تأثير كبير على التنمية الفلسطينية والنشاط الاقتصادي الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. فالقيود المفروضة على النشاط الاقتصادي الفلسطيني واضحة في المنطقة جيم ولكنها لا تقتصر على هذه المنطقة بأي حال من الأحوال. ولا تزال غزة تخضع للإغلاق الذي دمر معظم اقتصادها وقاعدتها الإنتاجية.

وبما أنه لا توجد لدى الشعب الفلسطيني عملة وطنية، فإن الفلسطينيين يستخدمون أساساً الشيك الإسرائيلي الجديد الذي لا يتوافق سعر صرفه مع احتياجات الاقتصاد الفلسطيني ومستوى تنميته. فسعر الصرف هو أحد أهم محددات الأسعار في أي اقتصاد. ونظراً لأن الشيك الإسرائيلي الجديد قوي جداً مقارنة بالقدرة التنافسية للمنتجين الفلسطينيين، فإنه يرحّب كفة الواردات ويضعف الصادرات ويقوض نمو الناتج المحلي الإجمالي وإمكانية خلق فرص العمل.

وتقدر التكلفة السنوية لفرض قيود إضافية على النشاط الاقتصادي الفلسطيني في 30 في المائة من المنطقة جيم المفتوحة للفلسطينيين ببيع الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية، وتقدر التكلفة التراكمية خلال الفترة 2000-2020 بثلاثة أمثال الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية في عام 2020. وهذه التقديرات متحفظة للغاية ويجب تفسيرها على أنها مؤشرات للحد الأدنى لا تمثل سوى جزء بسيط من التكلفة الاقتصادية الإجمالية للاحتلال في المنطقة جيم. وعلاوة على ذلك، تقدر مساهمة المستوطنات في المنطقة جيم والقدس الشرقية المحتلة في اقتصاد إسرائيل بحوالي 30 مليار دولار سنوياً في المتوسط (بالقيمة الثابتة للدولار في عام 2015)، أو 2,7 أمثال الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني السنوي في الفترة 2000-2020. وبعبارة أخرى، يقدر مجموع مساهمة المستوطنات في اقتصاد إسرائيل في الفترة 2000-2020 بمبلغ 628 مليار دولار (بالقيمة الثابتة للدولار ل في عام 2015).

وفي السنوات الأخيرة، ظلت الحكومة الفلسطينية تتخبط في أزمة من أشد الأزمات المالية في تاريخها. وتتميز هذه الأزمة بفجوة تمويلية كبيرة وتراجع حاد في المساعدات الخارجية واستنفاد مصادر الاقتراض المحلية. وتظل الإدارة المالية هي أكبر تحدٍ تواجهه الحكومة الفلسطينية بسبب تأثيرها على القدرة على الاضطلاع بوظائف الدولة الأساسية والوفاء بالتزاماتها بدفع مرتبات الموظفين، وتوفير السلع والخدمات العامة الأساسية، وتطوير البنية التحتية المادية والمؤسسية. والأزمة المالية ناجمة بالدرجة الأولى عن العواقب الاقتصادية للاحتلال (الأونكتاد، 2022).

ومن الواضح أن القيود المعقدة المتعددة الطبقات التي تُنفذ في ظل الاحتلال تؤدي إلى خنق النشاط الاقتصادي والقضاء على مكاسب الناتج المحلي الإجمالي التي يمكن أن تعزز الإيرادات، مما يؤدي إلى ترسيخ التحديات المالية التي تواجهها الحكومة الفلسطينية. إذ لا تمنع سلطة الاحتلال الفلسطينيين من الوصول إلى المنطقة جيم فحسب، بل إنها لا تلتزم أيضاً بأحكام الاتفاق المؤقت لعام 1995 وذلك بعدم قيامها بتحويل الإيرادات الضريبية المحصلة في المنطقة جيم إلى الحكومة الفلسطينية.

ومن الواضح أن السماح للمنتجين الفلسطينيين بالوصول إلى المنطقة جيم من شأنه أن يخفف بشكل كبير العجز المالي ويزيد من الحيز المالي الفلسطيني. وسيؤدي ذلك أيضاً إلى إنهاء الاعتماد على المساعدات وإلى تمكين الحكومة الفلسطينية من أن تباشر بصورة واقعية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك عن طريق تمويل التنمية والاستثمار في إعادة بناء البنى التحتية الاجتماعية والمؤسسية والمادية، إضافة إلى توفير المنافع العامة والخدمات الاجتماعية الأساسية. وعلى سبيل المثال، بافتراض أن النسبة الحالية للإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي ثابتة، فإن تقليل الحواجز الإضافية على 30 في المائة من المنطقة جيم المتاحة للتنمية الفلسطينية يمكن أن يزيد الناتج المحلي

الإجمالي الفلسطيني بمقدار 2,5 مليار دولار سنوياً، وهو ما يكفي لزيادة الإيرادات الحكومية بمقدار 575 مليون دولار سنوياً وإزالة حوالي 46 في المائة من العجز المالي لعام 2021.

ويظل الاحتلال هو السبب الجذري للأزمة المالية الفلسطينية المزمنة والعقبة الرئيسية أمام الاستدامة المالية. وتتطلب القدرة المالية على الصمود وأهميتها إزالة القيود، للتمكين للنمو الاقتصادي الذي سترجم إلى مكاسب في الإيرادات وتخفيف للضغط على الحكومة للحفاظ على مستويات مرتفعة من الإنفاق الاجتماعي والعمل كرب عمل يُلجأ إليه كملأذ أخير.

وأخيراً، تماشياً مع الأمم المتحدة (2022) واستناداً إلى التكلفة الكبيرة للاحتلال الموثقة في هذه الدراسة وفي الأبحاث الأخرى، من الواضح أن التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة لا يمكن تحقيقها دون رفع جميع القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي الفلسطيني والقيام، في نهاية المطاف، بإنهاء الاحتلال. وبناء على ذلك، ينبغي أن ينظر المجتمع الدولي في الإجراءات التالية:

- (أ) دعوة إسرائيل إلى تحمل مسؤولياتها بموجب القانون الدولي؛
- (ب) تماشياً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بذل جميع الجهود اللازمة لإنهاء الاحتلال وعكس مسار التكلفة الاقتصادية الكبيرة والمتزايدة التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي؛
- (ج) إنهاء جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإزالة آثارها، بما يتسق مع قرار مجلس الأمن 2334(2016) الذي أكد فيه المجلس من جديد أن إنشاء إسرائيل لهذه المستوطنات "ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل"؛
- (د) رفع جميع القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي الفلسطيني في المنطقة جيم، إلى حين التوصل إلى تسوية شاملة، والسماح بزيادة النشاط الاقتصادي الفلسطيني زيادة كبيرة، لأن رفع هذه القيود من شأنه أن يوفر للاقتصاد الفلسطيني قاعدة موارد اقتصادية وطبيعية تشد الحاجة إليها لتطوير وعكس الاتجاه الحالي المتمثل في تزايد الحرمان الاجتماعي والاقتصادي.

وتشكل تكلفة الاحتلال تحدياً كبيراً من حيث تعبئة الموارد. فالحكومة الفلسطينية مثقلة بمسؤوليات أكبر بكثير مما يمكن معالجته بالموارد والحيز المحدود للسياسة العامة المتاحة لها. ويمكن السعي إلى بلوغ الاكتفاء الذاتي الوطني الفلسطيني ولكن لا يمكن تحقيقه بالكامل في ظل الاحتلال. وإلى أن يتم إنهاء الاحتلال، وتجنباً للأزمات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الحادة، لا بديل عن عكس الاتجاه السلبي المستمر في المعونة الأجنبية وتعزيز دعم الجهات المانحة للشعب الفلسطيني.

المراجع

- Alesina A, Michalopoulos S and Papaioannou E (2016). Ethnic inequality. *Journal of Political Economy*. 124(2):428–488.
- Allegra M and Maggor E (2022). The metropolitanization of Israel's settlement policy: The colonization of the West Bank as a strategy of spatial restructuring. *Political Geography*. 92.
- Applied Research Institute–Jerusalem (2019). Assessing the impacts of Israeli movement restrictions on the mobility of people and goods in the West Bank. Available at <https://www.arj.org/publications/special-reports/special-reports-2019/assessing-the-impacts-of-israeli-movement-restrictions-on-the-mobility-of-people-and-goods-in-the-west-bank-2019/> (accessed 30 November 2022).
- Beyer RCM, Hu Y and Yao J (2022). Measuring quarterly economic growth from outer space. International Monetary Fund Working Paper No. 109.
- B'Tselem (2013). Acting the landlord: Israel's policy in Area C, the West Bank. Available at https://www.btselem.org/publications/summaries/201306_acting_the_landlord (accessed 30 November 2022).
- B'Tselem (2021). This is ours – and this, too: Israel's settlement policy in the West Bank. Available at https://www.btselem.org/publications/202103_this_is_ours_and_this_too (accessed 30 November 2022).
- B'Tselem (2022). West Bank olive harvest, 2021: Settlers attack farmers, steal olives and damage trees with full State backing. Available at https://www.btselem.org/settler_violence/2021_olive_harvest (accessed 30 November 2022).
- Cali M and Miaari SH (2013). The labour market impact of mobility restrictions: Evidence from the West Bank. World Bank Policy Research Working Paper No. 6457.
- European Union (2022). One-year report on demolitions and seizures in the West Bank, including East Jerusalem. Available at https://www.eeas.europa.eu/delegations/palestine-occupied-palestinian-territory-west-bank-and-gaza-strip/one-year-report_en?s=206 (accessed 30 November 2022).
- Henderson JV, Squires TL, Storeygard A and Weil DN (2018). The global spatial distribution of economic activity: Nature, history and the role of trade. *The Quarterly Journal of Economics*. 133(1):357–406.
- Henderson JV, Storeygard A and Weil DN (2012). Measuring economic growth from outer space. *American Economic Review*. 102(2):994–1028.
- Hu Y and Yao J (2019). Illuminating economic growth. International Monetary Fund Working Paper No. 77.
- International Court of Justice (2004). Legal consequences of the construction of a wall in the Occupied Palestinian Territory. Advisory Opinion.
- Levin N, Kyba CCM, Zhang Q, de Miguel AS, Román MO, Li X, Portnov BA, Molthan AL, Jechow A, Miller SD, Wang Z, Shrestha RM and Elvidge CD (2020). Remote sensing of night lights: A review and an outlook for the future. *Remote Sensing of Environment*. 237.
- NASA (2022). Black Marble. Available at <https://blackmarble.gsfc.nasa.gov> (accessed 30 November 2022).
- Peace Now (2021). From de jure to de facto annexation: 2020 settlement construction report. Available at <https://peacenow.org.il/en/settlement-construction-report-2020> (accessed 30 November 2022).
- Pinkovskiy M and Sala-i-Martin X (2016). Lights, camera...income! Illuminating the national accounts household surveys debate. *The Quarterly Journal of Economics*. 131(2):579–631.
- Save the Children (2021). *Hope Under the Rubble: The Impact of Israel's Home Demolition Policy on Palestinian Children and Their Families*. London.

Storeygard A (2016). Farther on down the road: Transport costs, trade and urban growth in sub-Saharan Africa. *Review of Economic Studies*. 83(3):1263–1295.

UNCTAD (2018). *The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People and their Human Right to Development: Legal Dimensions* (United Nations publication, New York and Geneva).

UNCTAD (2021a). *The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People: Arrested Development and Poverty in the West Bank* (United Nations publication, Geneva).

UNCTAD (2021b). Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory. TD/B/EX(71)/2 . Geneva. 20 September.

UNCTAD (2022). Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory. TD/B/EX(72)/2. Geneva. 8 August.

United Nations (2020). Concluding observations on the combined seventeenth to nineteenth reports of Israel. CERD/C/ISR/CO/17-19. Geneva. 27 January.

United Nations (2021). Israeli settlements in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and the Occupied Syrian Golan. Report of the Secretary-General. A/76/336. 23 September

United Nations (2022). Israeli settlements in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and the Occupied Syrian Golan. Report of the Secretary-General. A/77/493. 3 October.

Van der Weide R, Rijkers B, Blankespoor B and Abrahams A (2018). Obstacles on the road to Palestinian economic growth. World Bank Policy Research Working Paper No. 8385.

tropeR .ymonoce nainitselaP eht fo erutuf eht dna C aerA :azaG dna knaB tseW .(2013) knaB dlroW .2922SUA .oN

